

## الهدف الأول: الأطر التعليمية

### 1- الأطر التعليمية:

#### 1-1 الهدف:

إن البنية الأساسية للنظام التعليمي سوف تشمل إطارات عمل متكاملة لمجالات الدراسة، والمؤهلات والاعتماد، والسياسات الداعمة والتي سوف تضمن بأن نظام التعليم العماني يمكن أن يتفاعل مع أنظمة التعليم في الدول التي حققت أعلى المستويات.

#### 2-1 الخلفيات :

توفير البنية الأساسية للسياسات اللازمة لتحويل نظام التعليم العالي في السلطنة من نظام يعتمد على دول أخرى إلى نظام ناضج قادر على توفير برامج التعليم الخاصة به لمنح الدرجات العلمية وفقاً للمعايير الدولية.

إن العناصر الجوهرية للبنية الأساسية في أنظمة التعليم العالي تتضمن (ولا تقتصر) على ما يلي:

- ◀ نظام تصنيف مؤسسات التعليم العالي (المؤسسات التي تقدم البرامج الدراسية).
- ◀ نظام تصنيف مجالات الدراسة (مواضيع الدراسة).
- ◀ إطار عمل للاعتماد (كمية الدراسة).
- ◀ إطار عمل للمؤهلات (مستويات الدراسة).

تعد تلك العناصر ضرورية لوصف التعليم العالي بغرض التخطيط، والتمويل، ووضع المعايير، والاعتماد والتحليل.

إن السلطنة تحتاج إلى إطارات عمل تساعد على الاعتراف وتحويل الساعات الدراسية والمؤهلات محلياً وعالمياً وعبر جميع أشكال التعليم ما بعد الثانوي. إن أحد التحديات الرئيسية عالمياً هو تطوير إطارات عمل توفر مقاييس مماثلة للدراسة يمكن تحويلها و قبولها محلياً وفيما بين أنظمة التعليم في الدول الأخرى. وفي أوروبا، حقق الوزراء المسؤولون عن التعليم تقدماً جوهرياً في هذا الموضوع بدءاً من اتفاقية لشبونة عام 1997م إلى إعلان السوربون (1998) وإعلان بولندا (1999) وإعلان براغ (2001) وإعلان برلين (2003). ومع

أن تركيزهم كان حول بناء أوروبا القوية على أساس الاقتصاد ، و سوف يستغرق هذا الأمر بعض الوقت ليؤتي ثماره ، إلا أن هناك مرتكزات أساسية في تلك المستندات يمكن تطبيقها على المستوى العالمي.

كما تحتاج السلطنة إلى أن تكون على دراية بتلك المرتكزات والتطورات ، كما أنها بحاجة لإعداد نفسها لعالم يتم فيه تحويل الساعات الدراسية والاعتراف بالمؤهلات ضمن إطار عمل تحدده الدول الكبرى ، مثل أنظمة الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي.

إن الخطوة الأولى والأهم في هذا السياق هي تحديد وتفصيل وتطبيق إطار العمل العالمي المفضل لاعتماد الساعات الدراسية للمؤهلات العلمية. لقد حققت السلطنة بالفعل تقدماً ملحوظاً بهذا الشأن ، حيث أن لديها إطار عمل لإعتماد الساعات الدراسية والمؤهلات مبني على أساس الدراسة لمدة أربع سنوات للحصول على درجة البكالوريوس ( الإطار الوطني للمؤهلات العلمية في سلطنة عمان). ومع هذا ، فإن تطبيق هذا الإطار تعرض لبعض العوائق نتيجة لتضارب السياسات. فعلى سبيل المثال، فإن مطالبة الكليات والجامعات الخاصة بتدريس برامج تعليمية تخص مؤسسات أخرى زميلة في دول أخرى غير محددة قد ترتب عليه إدخال العديد من إطارات العمل المختلفة للاعتماد والاعتراف بالمؤهلات إلى السلطنة في الوقت الذي لم تكن هناك عملية منظمة ومحددة لمقارنة تلك البرامج مع إطار العمل المعمول به في السلطنة ، أو لنشر تلك المعلومات للجمهور بغرض الاعتراف بالمؤهلات وتحويل الساعات الدراسية.

كانت هناك أيضاً مشكلة في تطبيق إطار العمل فيما يتعلق بالاعتراف الدولي. فالاعتبارات العالمية لمعادلة المؤهلات واعتماد الساعات الدراسية تتركز على المؤشرات الكمية فقط ، مثل عدد ساعات الدراسة ، أو عدد السنوات من الدراسة المنتظمة المطلوبة للانتهاء من البرنامج حيث أن هذا الأسلوب البدائي يتجاهل إمكانية التفاوت الكبير في مدى جودة تلك الدراسة، فإن المعادلة الدولية تعتمد في مصداقيتها على وجود نظام للاعتماد البرامجي موثوق به. ومن هنا تبرز أهمية (التكامل) الذي ذكر سابقاً في (المبادئ الإرشادية)، فعدد الساعات الدراسية أو سنوات الدراسة لا تكفي وحدها للاعتراف الدولي بالمؤهلات ما لم تكن مصحوبة بنظام قوي للاعتماد البرامجي.

## 2-1 الأهداف المساندة والإستراتيجيات:

### (أ) تعديل نظم التصنيف لمؤسسات التعليم العالي:

البعد الأول في نظام التصنيف هو تسمية الأنواع المختلفة من مؤسسات التعليم العالي حيث أن متطلبات نظام الجودة في التعليم العالي في سلطنة عمان (ROSQA) تتضمن ثلاثة أنواع : كلية ، وكلية جامعية ، وجامعة و هناك بعض الجوانب التي يمكن تحسينها في هذا النظام.

◀ الأسس الحالية المستخدمة في تصنيف مؤسسات التعليم العالي هي مستوى المؤهلات الممنوحة وعدد مجالات الدراسة (التي لا يوجد لها إطار عمل قوي - إنظر إلى الهدف المساند 1-3-ب). وفي هذه الأمور، فإن متطلبات نظام الجودة في التعليم العالي في سلطنة عمان (ROSQA) نفسها تتضمن تفاصيل متضاربة.

◀ إن التسميات المستخدمة على أرض الواقع في القطاع لا تتماشى بالكامل مع متطلبات نظام الجودة في التعليم العالي في سلطنة عمان (ROSQA).

◀ نظام التسمية غير متكامل حيث أنه لا يشتمل على جميع المؤسسات التي تقدم برامج للتعليم العالي في عُمان ، مثل الكلية التقنية العليا.

بالإضافة إلى التعديل في الجوانب المشار إليها أعلاه فإن هناك أيضاً عناصر جديدة يمكن لنظام التصنيف المعدل أن يعالجها و تتضمن الآتي:

◀ ضرورة التمييز بين المؤسسات التعليمية التي تقوم بالتدريس فقط وبين تلك التي تقوم بالتدريس والبحوث، حيث يمكن اعتبار الأولى كليات في حين أن الثانية يمكن اعتبارها جامعات. وبموجب هذا النظام ، يكون بإمكان الكليات أن تمنح أية درجات مبنية على تدريس المساقات-بدون أبحاث عادة (البكالوريوس والماجستير أو كما هو متصور الدكتوراه المهنية مثل الدكتوراه في التربية أو الدكتوراه في إدارة الأعمال) ويمكن للجامعات أن تمنح درجات مبنية على أساس تدريس المساقات و اجراء البحوث (بما في ذلك درجة الماجستير أو الدكتوراه المتضمنة للأبحاث).

◀ مراجعة إجراءات المراقبة والتنظيم للتصانيف المختلفة لمؤسسات التعليم العالي من حيث ملكية هذه المؤسسات، حيث أن التمييز المبسط بين مؤسسة(عامة) و مؤسسة (خاصة) غير كافٍ على الأقل لأن مؤسسات التعليم

العالى العامة مملوكة لوزارات مختلفة، وبناءً على ذلك يزداد الاختلاف فى كيفية ممارسة حقوق الملكية.

التفريق بين مؤسسة التعليم العالى التى تعمل وكيلاً لمؤسسة أخرى تمنح الدرجة (يشار إليها بمؤسسة وكيلة للتعليم العالى)، وبين مؤسسة التعليم العالى التى تقوم بتطوير ومنح درجاتها الخاصة بها. وفى معظم الأحيان فإن الكليات الخاصة تعمل وكيلاً لبرامج تعليمية تم تطويرها فى مؤسسات لدول أخرى. وقد ترغب بعض تلك الكليات فى استمرارها فى العمل بهذا الأسلوب، فى حين أن البعض الآخر تطمح إلى تطوير برامجها ومؤهلاتها الخاصة بنفسها. علماً بأن البرامج المعدة و المطورة محلياً تحتاج إلى نوع أكثر تقدماً من المؤسسات التى تتمتع هيئتها التدريسية بالكفاءة والخبرة فى تصميم المناهج التعليمية (بما فيها المحتوى، وطرق التدريس والتقييم) كما يجب أن يكون لدى المؤسسة نفسها إجراءات فعالة لمراجعة البرامج والموافقة عليها.

#### (ب) تبني إطار عمل التصنيف المعيارى للتعليم:

يستخدم إطار التصنيف المعيارى للتعليم فى تقسيم الموضوعات العديدة للبرامج التعليمية إلى فروع متماثلة يكون لها أسس تعليمية واستخدام عملي (بما فى ذلك على سبيل المثال الاستفادة من التصنيف المعيارى فى ترقيم المساقات التى تسهل عمليات الاعتراف و تحويل هذه المساقات).

سيكون من المفيد لسلطنة عمان أن تطور إطار عمل للتصنيف المعيارى للتعليم يماثل بوجه عام المعايير الدولية ذات الصلة، مثل التصنيف المعيارى العالمى للتعليم (ISCED) التى قامت منظمة اليونسكو بتطويره لتسهيل المقارنة بين الإحصائيات والمؤشرات التعليمية داخل الدول وفيما بينها. ومن الأمثلة الأخرى هو (التصنيف الأسترالى المعيارى للتعليم) (ASCED).

تقرير عن التقدم فى المشروع: قام مجلس الاعتماد بتشكيل فريق عمل للتصنيف المعيارى فى التعليم يترأسه الدكتور/ سعيد الربيعي. ويضم الفريق فى عضويته مندوبين عن مؤسسات التعليم العالى، ومجلس الاعتماد، ووزارة التعليم العالى و وزارة القوى العاملة.

(ج) تعديل وحفظ ونشر إطار عمل مشترك للاعتماد يساعد في عملية تحويل النقاط والساعات الدراسية والاعتماد والاعتراف.

تتضمن متطلبات نظام الجودة في التعليم العالي في سلطنة عمان (ROSQA) إطار عمل للساعات والنقاط المعتمدة ، وبالرغم من أن تطويره سوف يكون مفيداً إلا أنه بوضعه الحالي يعتبر جيداً من حيث المبدأ. ومع هذا ، فإن المدى الذي يتم فيه تطبيقه بشكل منتظم في السلطنة يحتاج إلى إعادة نظر. حيث أن التطبيق يجب أن يحدث بالتوازي مع تطوير معايير تعلم الطالب (إنظر الهدف 3). وعلى وجه الخصوص ، فإن مؤسسات التعليم العالي قد تحتاج إلى مساعدة في كيفية تطبيق إطار العمل عندما تقوم بإعداد وتطوير مساقاتها وبرامجها الخاصة. قد يتضمن ذلك تنظيم ورش عمل محددة الهدف ودورات تدريبية.

(د) تعديل وحفظ ونشر إطار عمل مشترك للمؤهلات في سلطنة عمان:

تتضمن وثيقة (متطلبات نظام الجودة في التعليم العالي في سلطنة عمان (ROSQA) إطار عمل للمؤهلات العمانية يحوي ستة مستويات من المؤهلات. ووفقاً للمعايير الدولية فإنه يعتبر إطار عمل مبسط و محدود في المدى والعمق:

- ◀ فهو لا يتضمن تحويل الساعات الدراسية بين التعليم العالي مع غيره من أشكال التدريب والتعليم الأخرى بعد المرحلة الثانوية.
- ◀ كما أنه لا يتضمن شهادات الدراسات العليا بعد التخرج ( Postgraduate Certificate).
- ◀ وهو لا يعالج تحديداً طبيعة ومستوى مرتبة الشرف (Honour) سواء في مستوى البكالوريوس أو الماجستير.
- ◀ وبالرغم من أنه يتضمن درجة المشاركة (Associate Degree) ، لكن بدون توضيح لطبيعة هذا المؤهل والتي تميزه عن الدبلوم.

وهذا يعني أن هناك مجالاً لتعديل الإطار الوطني للمؤهلات العمانية وأيضاً لإعطاء تفاصيل أكبر فيما يتعلق بالمعنى التربوي لكل مؤهل.

قد ترغب كل من وزارة التعليم العالي ومجلس الاعتماد في النظر في التوصية بوضع تشريع يحمي استخدام مسميات مؤهلات التعليم العالي في إطار العمل هذا بموجب القانون (كما تم القيام به في كل من استراليا ونيوزيلندا). وتحديدًا ، أن يكون الاستخدام القانوني وفقاً للترتيبات المحددة في هذه الخطة وبما أن الاستخدام غير القانوني لمسمى المؤهل العلمي يعتبر مضلاً ويلحق الضرر

بالطلاب وأصحاب العمل ، لذلك يجب أن يؤدي هذا الاستخدام إلى اتخاذ الإجراءات الصارمة المناسبة.

تقرير عن التقدم في المشروع : تقوم لجنة فرعية من فريق عمل التصنيف المعياري في التعليم بتطوير مجموعة من التوصيات بغرض تحسين الإطار الوطني للمؤهلات العمانية. سيتم نشر تلك التوصيات للتشاور العام بشأنها.

(هـ) وضع معادلة للمؤهلات و الساعات و النقاط المعتمدة العمانية مع ما يقابلها من من اطارات العمل الدولية ، ونشر المعلومات المتعلقة بذلك للجمهور.

إن إطارات العمل للمؤهلات والساعات والنقاط المعتمدة المعترف بها دولياً تساعد في المقارنة والاعتراف والتحويل المتبادل لساعات الدراسة والشهادات. إن الجهة المسؤولة عن استثناء البرامج المطروحة في عمان من متطلبات الاعتماد (الهدف المساند 3-6 هـ) اذا كانت معتمدة دولياً، يجب عليها، كجزء من مداولاتها ، أن تقارن البرنامج بما يقبله في (الإطار الوطني للمؤهلات العلمية في سلطنة عمان) والساعات الدراسية المعتمدة. وإذا تم منح الاستثناء فيجب نشر المعلومات للجمهور في قاعدة بيانات على شبكة المعلومات حتى يكون الطلاب وأصحاب العمل على معرفة تامة بعلاقة الشهادات الممنوحة بما يقابلها من الشهادات الواردة ضمن الإطار الوطني للمؤهلات العلمية.

(و) تطوير إجراءات تتم بين الجهات الحكومية للتفاوض والموافقة على الاعتراف المتبادل للمؤهلات والساعات الدراسية في التعليم العالي.

إن الاختبار الأساسي لمدى أهمية الاعتماد ، وأكثر فوائده الملموسة، هو ما إذا كانت الدول الأخرى تقبل تحويل الساعات الدراسية بنسبة 100% لنفس مستوى الدراسة أم لا. إن مدى صلاحية وأهمية اعتماد البرنامج تتدعم من خلال الدخول في مفاوضات مشتركة مع وكالات الجودة العالمية. وفي الوقت الراهن ، لا توجد إجراءات رسمية في السلطنة للاعتراف المتبادل. لذلك يجب على مؤسسات التعليم العالي حالياً اذا رغبت في الحصول على الاعتراف بشهاداتها أن تقوم بالتفاوض على ذلك مع مؤسسات التعليم العالي الأخرى على أساس كل حالة على حده. ومن الجدير بالذكر أن هناك امكانية للقيام بهذا العمل الهام على أساس التفاوض مع الحكومات الأخرى، وبذلك تزداد فرصة الخريجين العمانيين في إمكانية الاعتراف بشهاداتهم في الدول الأخرى، كما أن التفاوض

الحكومي يخفف الأعباء عن مؤسسات التعليم العالي لإنتفاء الحاجة إلى أن تتفاوض كل مؤسسة على حدة.

وأيضاً كما ذكر آنفاً حول جهود الدول الأوروبية، فقد يكون من المناسب النظر في تشجيع دول الخليج العربية على تبني إطار عمل مشترك للمؤهلات والدرجات. وقد يكون ذلك خطوة منطقية باتجاه العملية الأكثر تعقيداً في تطوير أنظمة مشتركة للاعتماد، والتي سبق مناقشتها من قبل دول الخليج إلا أنه لم يتم تحقيق أي تقدم ملموس بشأنها.

(ز) وضع قائمة عمانية بالمصطلحات المستخدمة في ضمان الجودة (بأوسع قدر ممكن):

هناك مشكلة واضحة على المستوى العالمي تتمثل في الافتقار إلى قائمة لشرح مفردات المصطلحات المتنامية المتعلقة بضمان الجودة (في نطاقها الأوسع). وقد يترتب على ذلك العديد من الصعوبات، أكثرها ملاحظة هو سوء الفهم. وبناءً على ذلك، فقد تم البدء في وضع المعايير، وبالطبع قبل وضع نظام وطني لإدارة الجودة، فإن الأمر يتطلب وضع شرح لمفردات المصطلحات المستخدمة (وبالطبع، كان بالإمكان وضع هذا الهدف المساند المحدد في إطار أي من الأهداف). و المطلوب هو وضع شرح لمفردات المصطلحات المستخدمة يتيح فهم وتداول المصطلحات المتعلقة بضمان الجودة في التعليم العالي في الإطار المحلي وإذا أمكن على المستوى العالمي.

و ليس من الضروري البدء في إعداد شرح لمفردات المصطلحات بدءاً من الصفر حيث تتضمن متطلبات نظام الجودة في التعليم العالي في سلطنة عمان (ROSQA) بعض التعاريف كما يوجد بعض مفردات المصطلحات العالمية التي يمكن الرجوع إليها، بما في ذلك تلك الخاصة بالشبكة العالمية لوكالات ضمان الجودة في التعليم العالي (INQAAHE) ووكالة الجودة للجامعات الإستراتيجية (AUQA) وإعلان لشبونه.

إن إعداد شرح لمفردات المصطلحات سيكون من مسؤولية مجلس الاعتماد وسيتم نشره للجمهور في موقع المجلس على شبكة المعلومات.

وفور وضع شرح المفردات على شبكة المعلومات ، يكون بالإمكان عقد ورشة عمل حول لغة إدارة الجودة ، تركز على التأكد من القيام بالترجمة من الإنجليزية إلى العربية بصورة لغوية دقيقة ومناسبة.

### تقرير عن تقدم المشروع:

بدأت لجنة فرعية من فريق العمل التصنيف المعياري للتعليم في إعداد قائمة لشرح مفردات المصطلحات. وترحب اللجنة بكافة الآراء والتعليقات التي يمكن إرسالها على العنوان الإلكتروني [martin@oac.gov.om](mailto:martin@oac.gov.om)

### (ح) تطوير وتطبيق السياسات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالمناهج التعليمية.

يعد موضوع ملكية المناهج التعليمية أمراً غامضاً حيث أن توفر ملخص البرنامج، والمواد التعليمية، والقراءات التكميلية .. الخ لا يعني بالضرورة أن حقوق الملكية غير موجودة أو هي أقل من تلك الخاصة بكتاب يمكن تصفحه من المكتبة. وهناك نظرة متباينة حول هذا الموضوع في الدول المختلفة وفي مؤسسات التعليم العالي المختلفة داخل كل بلد.

إن السلطنة حالياً بشكل كبير على المناهج التعليمية المستوردة من مؤسسات أجنبية للتعليم العالي معترف بها. لذا فمن الضروري التأكد إن كانت هناك أية حقوق للملكية تنطبق على تلك المناهج أو وجود أي شكل آخر من أشكال الملكية الفكرية (مثل اتفاقيات الترخيص) وفي هذه الحالة يجب على مؤسسات التعليم العالي العمانية، وبحسب اللوائح المنظمة ، الحصول على جميع التصاريح المطلوبة. إن هذا الموضوع سيصبح هاماً على وجه الخصوص عندما ترغب مؤسسات التعليم العالي العمانية في أخذ المناهج التعليمية الخاصة بالمؤسسات الأجنبية الشريكة واستخدامها لتأسيس البرامج التعليمية العمانية والمعتمدة محلياً، نظراً لأن أية ترتيبات تدخل في اتفاقية الشراكة الأولية قد لا تتغير بعد اعتماد البرنامج في عمان، وفي هذه الحالة يتوجب على مؤسسة التعليم العالي العمانية مناقشة مسألة حقوق الملكية الفكرية والاتفاق بشأنها مع مؤسسة التعليم الأجنبية.

هناك التزام يقع على وزارة التعليم العالي بحماية السلطنة من الإجراءات القانونية أو الإساءة إلى سمعة وسلامة التعليم العالي العماني من قبل جهات أجنبية فيما يتعلق بإساءة استخدام حقوق الملكية الفكرية التابعة لمؤسسات

تعليمية أجنبية. وبناءً على ذلك تبرز أهمية وضع سياسات ، بناءً على استشارات قانونية محلية ودولية ، حول سبل تحديد وإدارة حقوق الملكية الفكرية في نطاق التعليم العالي.

#### (ط) تطوير وتطبيق السياسات المتعلقة (بتعدد المؤهل) .

المؤهل هو شهادة تعليم عالي تمنح بعد النجاح في اتمام برنامج دراسي معتمد. وقد شهدت العقود الأخيرة زيادة كبيرة في عدد أنواع المؤهلات التعليمية. و يوجد حالياً أنواع عديدة من الشهادات (تتضمن شهادة التخرج ( Graduat Certificate)، شهادة عليا (Postgraduate Certificate)، وشهادة المهارة (Proficiency Certificate)، والدبلومات (وتتضمن الدبلوم المتقدم، والدبلوم العالي، ودبلوم التخرج، ودبلوم ما بعد التخرج) وحتى شهادة الدكتوراة (الدكتوراة في الفلسفة ، الدكتوراه بدراسة المساقات بدون بحث والدكتوراة المهنية ، والدكتوراة الفخرية ، والدكتوراة العليا مثل الدكتوراة في الأدب). وفي حين أن جميع تلك الشهادات تلعب دوراً مفيداً ، فلا يمكن افتراض أن أصحاب العمل يفهمون الفارق الدقيق أحياناً بينها (خصوصاً فيما يتعلق بدبلوم التخرج أو بعد التخرج وما بين الدبلوم ودرجة المشاركة).

ولمضاعفة الالتباس فإن العديد من المؤهلات أصبحت الآن تتشعب. على سبيل المثال ، فقد كانت الدراسة لمدة أربع سنوات تؤدي إلى منح مؤهل واحد - الدرجة - فقد ينتج عنها الآن أربعة مؤهلات (شهادة بعد سنة ، ودبلوم بعد سنتين ، ودبلوم متقدم بعد ثلاث سنوات ، ودرجة البكالوريوس بعد أربع سنوات). وفي الأنظمة التي تتيح للطلبة رفع تلك المؤهلات أثناء بقائهم مقيدين في نفس برنامج الدراسة العام، فإن ذلك يسمى أحياناً (مضاعفة المؤهل). وقد يترتب على ذلك إغراق الناس بمؤهلات تزيد أربع أضعاف عما كان في السابق وبنفس كمية التعلم للطالب. وقد كان هذا السيناريو بسبب الرغبة في تعزيز حركة الطالب، حيث يمكن للطالب بموجبها إما ترك الدراسة في أي وقت بعد الحصول على مؤهل، أو الانتقال إلى مؤسسة تعليمية أخرى مع حصوله على إثبات بالدراسة التي أكملها من مؤسسة معينة.

وقد تضاعفت عملية (مضاعفة المؤهل) بأكثر من ذلك من خلال إمكانية منح درجتين مختلفتين كلياً بعد الانتهاء من برنامج دراسي واحد. وقد يحدث ذلك عندما يتم اعتماد نفس البرنامج الدراسي في نظامين تشريعيين مختلفين،

خصوصاً في بلدين مختلفين. إن من النتائج المحتملة لذلك هي إمكانية تضليل صاحب العمل فيما يتعلق بكمية التعليم التي حصل عليها الطالب.

لقد قامت بعض الدول بمواجهة هذا الموضوع من خلال إصدار سياسات حول الشروط التي يتم بموجبها رفع المؤهل. وقد تضمنت تلك السياسات بعض المفاهيم مثل الدرجات (متعددة الإشارة) والحصول على المؤهل عند إنتهاء الدراسة فقط. وفي هذه الحالة يعطى الطالب شهادة واحدة فقط تحمل شعار جميع المؤسسات التي شاركت في منح الشهادة.

و السلطنة اليوم بحاجة إلى وضع السياسات التي تعالج موضوع (مضاعفة المؤهل) لصالح حماية أصحاب العمل وتحقيق المصدقية الدولية. ولتحقيق الفعالية، فإن ذلك يتطلب تبني أسلوب وطني متكامل بهذا الشأن. ومن المفيد القيام بمشروع دولي للبحوث في عمان قد ينتج عنه وضع سياسة وطنية بخصوص هذا الموضوع. وقد يؤدي ذلك أيضاً إلى نشر نتائج البحث في مجلة لها صفة المرجعية الدولية أو تقديم عرض في مؤتمر، وهو ما يعد في صالح السمعة المتنامية لنظام التعليم العالي في سلطنة عمان.

(ي) تطوير وتطبيق سياسات بشأن الاعتراف بالتعليم السابق والاعتراف بالخبرات السابقة لتسهيل وضع معايير ثابتة.

هناك سياسات أخرى يجب وضعها فيما يتعلق بموضوع الاعتراف بالتعليم السابق والاعتراف بالخبرات السابقة. هذا الجانب يتسم بالتعقيد حيث تكون ضوابط الجودة أقل قوة (على سبيل المثال فإن عملية تقييم مقدار الدرجة الممنوحة للخبرة السابقة لا تخضع لضوابط) ووفقاً لذلك، فقد تتلاشى المعايير.

## الهدف الثاني: معايير مؤسسات التعليم العالي

### 2 - معايير مؤسسات التعليم العالي:

#### 1-2 الهدف:

وضع مجموعة معايير شاملة لمؤسسات التعليم العالي العاملة في سلطنة عمان ، والتي ستوجه عملية منح التراخيص واعتماد مؤسسات التعليم العالي. كما ستساعد في المحافظة على معايير تماثل المعايير الدولية.

#### 2-2 الخلفيات:

إن تحديد اتجاه واضح لمؤسسات التعليم العالي و إرشادها بوضوح لمنح التراخيص لمؤسسات التعليم العالي ولجان الاعتماد (يرجى الرجوع إلى الهدف 5) سوف يحمي القطاع التعليمي حماية شاملة من عواقب المعايير غير الكافية، وغير المناسبة و غير المتكاملة

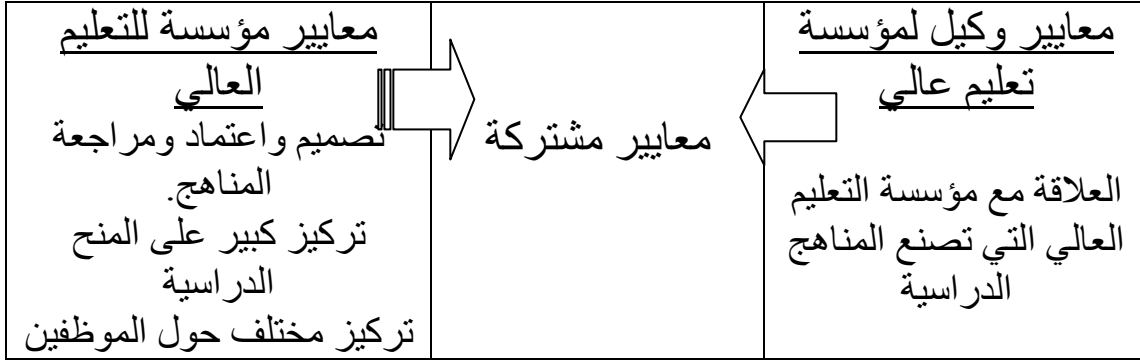
تتضمن (وثيقة متطلبات نظام الجودة في التعليم العالي في سلطنة عمان (ROSQA) مجموعة من معايير مؤسسات التعليم العالي والتي تعد بداية جيدة لتطوير نظام ناضج لعملية لاعتماد. رغم أنها غير كاملة وتفترض أن الاعتماد يهتم فقط بتحقيق الحد الأدنى من هذه المعايير بدلاً من التشجيع على تحسين جودة مؤسسات التعليم العالي. لهذا تحتاج هذه المعايير إلى إجراء تعديلات عليها.

#### 3-2 الأهداف المساندة والإستراتيجيات:

(أ) وضع قائمة معدلة بالمعايير اللازمة لترخيص واعتماد مؤسسات التعليم العالي :

أبدى كثير من العمداء العاملون في القطاع التعليمي قلقهم من أن المعايير الواردة في (وثيقة متطلبات نظام الجودة في التعليم العالي في سلطنة عمان (ROSQA) هي شديدة للغاية. علماً بأنه من غير المناسب وضع معايير (متدنية) لجعلها سهلة التحقيق. ومع هذا، فهناك استراتيجيات يمكن تطبيقها لمساعدة القطاع التعليمي في تحقيق مجموعة من المعايير لترخيص واعتماد تلك المؤسسات وهي:

- ◀ تعديل المعايير التي تنطبق تحديداً على سلطنة عمان (مثل متطلبات التوظيف) لضمان معقوليتها وقابليتها للتطبيق.
- ◀ مراجعة تلك المعايير التي كان مصدرها من الخارج والكثير منها لا ينطبق بشكل جيد على البيئة العمانية (أي ما يتعلق بإجراءات المراقبة والتنظيم).
- ◀ دعم بعض المعايير الأكثر صرامة و المتعلقة باستراتيجيات تعزيز الجودة (يرجى الرجوع للهدف رقم 12).
- ◀ إدراك أن الانواع المختلفة من مؤسسات التعليم العالي تحتاج إلى مجموعة مختلفة من المعايير (أنظر الشكل رقم 1 أدناه) حيث تتباين معايير مؤسسات التعليم العالي بين مؤسسات التعليم العالي التي تعمل وكياً لبرامج مؤسسة تعليمية أخرى (Agents) وبين المؤسسات التي تقوم بتطوير وتدرّس برامجها الخاصة (يرجى الرجوع للغرض 1-3 أ). في الحالة الأخيرة، يجب أن تتضمن المعايير على متطلبات المؤسسة المتقدمة لتطوير المناهج، والموافقة الداخلية، والتحكيم (لدراسة عالية المستوى) والمراجعة. ومن المفترض عدم توقع التزام مؤسسة وكيلة للتعليم العالي بمعايير لا تنطبق تحديداً على أنشطتها. كما أن معايير مؤسسات التعليم العالي قد تختلف عن تصنيف أي مؤسسة تعليمية أخرى. فمثلاً، إذا تم الإبقاء على نظام التصنيف الحالي فإن كل معيار سيكون له ثلاث مستويات محددة للتطبيق: على الكليات ، وعلى الكليات الجامعية ، وعلى الجامعات. مما سيوضح الصورة للقطاع ويقلل من عدم موضوعية لجان اعتماد مؤسسات التعليم العالي.
- ◀ استخدام أنواع متعددة من المعايير وعدم الاقتصار على المعايير التي تدعو إلى الحد الأدنى، لأن المعايير هي التي تحدد السلوك. فهناك أنواع مختلفة من المعايير (مثل الحد الأدنى ، معايير موسعة ، معايير قياسية) وكل من هذه المعايير يحدد نوعاً مختلفاً من السلوك (11) و على سبيل المثال ، فإن البعض قد يطلب من مؤسسات التعليم العالي الالتزام بمتطلبات الحد الأدنى ، وهو فلسفة لإدارة المخاطر ، والبعض الآخر قد يشجع على الابتكار (ولكن لا يصر على ذلك) ، وهو فلسفة لتعزيز الجودة ، والبعض قد يحاول تحقيق أفضل الممارسات ، وهو فلسفة التميز. علماً بأن كل نوع من هذه المعايير يعتبر مفيداً ، ولكن ليس في كل حالة. وبناءً على ذلك، يجب على واضعي المعايير أن يتوخوا الحذر وأن يكونوا محددين حول نوع المعايير التي يستخدمونها لتحقيق النتائج التي يريدونها.



الشكل (1) العلاقة بين معايير مؤسسة للتعليم العالى ومعايير وكيل لمؤسسة التعليم

العالى.

علما بأن هناك موضوعات استبعدت حالياً من المعايير الحالية ، إلا أن التجارب العالمية أثبتت بأن لها أهمية جوهرية (مثل التحكم الخارجي للاختبارات النهائية للسنة الرابعة وما بعدها ، والإجراءات الرسمية لإدارة المخاطر).

وبناءً على ما تقدم فإن هناك حاجة إلى تشكيل لجنة فرعية دائمة لمعايير مؤسسات التعليم العالى بغرض تعديل المعايير الحالية ضمن متطلبات نظام الجودة في التعليم العالى في سلطنة عمان ، والتوصية بمجموعة معايير تعكس أفضل الممارسات في كل من تصميم المعايير ومضمونها على أن تقوم تلك اللجنة بعد ذلك بالاجتماع كل سنتين للمحافظة على شمولية ومناسبة تلك المعايير وتحديثها لتتماشى مع الأوضاع المستجدة.

## الهدف الثالث: معايير تعلم الطالب

### 3- معايير تعلم الطالب:

#### 1-3 الهدف :

سوف يتم وضع مجموعة معايير شاملة لتعلم الطالب في قطاع التعليم العالي بسلطنة عمان ، والتي سوف تساعد في تشكيل مستقبل المجتمع العماني ، وتوجه عملية منح الترخيص والاعتماد للبرامج التعليمية ، وتساعد في المحافظة على معايير مماثلة للمعايير الدولية.

#### 2-3 الخلفيات:

تعد معايير تعليم الطالب هي المخطط الأولي الذي تقوم الدولة بموجبه بتصميم أي نوع من الدول تريد أن تكون. ويعد اعتماد البرامج التعليمية هو الوسيلة التي بموجبها يمكن ضمان تحقيق الإنجازات. وعليه، يكون للمعايير الأكاديمية أهمية جوهرية كبيرة. وفي حالة وجود قطاع ناضج ومعقد للتعليم العالي، فإن مسؤولية وضع معايير البرامج التعليمية يجب تقاسمها بين المجموعات المعنية ذات الصلة (الحكومات ، الجهات المهنية المتخصصة ، وكالات الجودة المستقلة ، والجامعات نفسها ، ووسائل الإعلام .. الخ). وفي حالة عمان باعتبارها من الدول النامية، وبها قطاع للتعليم العالي ينمو بشكل سريع ، فقد يكون الإبقاء على وضع المعايير في يد الحكومة هو الوضع الأكثر فعالية.

وبذلك يصبح بالإمكان تقليل الاعتماد على المؤسسات التعليمية الدولية لتوفير والمحافظة على تلك المعايير. وإلى الآن فإن الاعتماد الكلي في وضع تلك المعايير والمحافظة عليها يتم من قبل المؤسسات التعليمية الدولية. وقد يكون ذلك مناسباً عندما تكون الدرجة الممنوحة من قبل مؤسسة التعليم الدولية (بالرغم من أنه قد لا يكون لديها برنامج فعال لأنظمة ضمان الجودة للتأكد من المحافظة على المعايير - انظر الغرض 3-6-هـ).

في الوقت الراهن فإن عُمان ليس لديها معايير وطنية خاصة بها للبرامج التي تطرحها مؤسسات التعليم العالي. وبالنظر إلى قلة الخبرة النسبية للقطاع، فإن ذلك يعتبر عائقاً أساسياً لاعتماد البرامج محلية المنشأ. إن النظام الحالي لاعتماد البرامج يتطلب أن يقوم واحد أو اثنان من الأكاديميين العالميين بإجراء تقييم النظير، أي أن يكون الخبيران متخصصان في نفس مجال البرنامج الذي يتم

النظر في اعتماده لتحديد مدى ملائمة البرنامج. ولا يعتبر ذلك نظاماً يحظى بالمصادقية نظراً لأنه عرضة لمتغيرات مراجعة النظير (تطلب الشبكة العالمية لوكالات ضمان الجودة في التعليم العالي (INQAAHE) ضرورة أن تقوم جهة اعتماد باتخاذ قرارات ثابتة ، حتى إذا تم التقييم من قبل مجموعات أو لجان أو فرق مختلفة).

إن الإجراء الأمثل في هذا الجانب هو دعم مراجعة النظير من خلال معايير محددة بشكل واضح للمجال المعني من الدراسة. وبالإمكان أن تكون المعايير العمالية بثلاثة أشكال: الأول مجموعة من الخصائص والصفات التي يتوقع من الطلبة الراغبين في الحصول على الدرجة أن يفهموها جيداً خلال دراستهم ، والثاني معايير تتعلق بالتخصص وهي التي تستخدم في وضع وتطوير المناهج، والنوع الثالث معايير تخص مناهج طرق البحوث. ينظر إلى التعليم العالي مرتفع الجودة على أنه يرتبط بالبحوث بشكل صارم وقابل للجدل. ولتسهيل النظر في الموضوع فقد تم عرض مقترحات طرق البحوث ضمن الهدف (9). أما الهدفان المساندان الآخران فقد تم تناولهما ضمن الأهداف المساندة التالية.

### 3-3 الأهداف المساندة والإستراتيجيات:

(أ) تطوير والمحافظة على ونشر قائمة وطنية بالخصائص المطلوب توفرها في الخريج  
يوجد حالياً على المستوى العالمي تركيز كبير على محصلات تعلم الطالب. وهو الموضوع الرئيسي في العديد من المؤتمرات الدولية ( 12 ) والكثير من الكتابات (13). أحد الاستراتيجيات الهامة التي بزغت في السنوات الأخيرة هي تطوير مجموعة من الخصائص العامة (تعرف أيضاً بالمهارات العامة، والمحصلات الأساسية للخريج .. الخ). وفي نطاق مؤسسة للتعليم العالي أو في بلد ما (اعتماداً على من هو الذي يحدد خصائص الخريج) فمن المفترض أن يحصل جميع الخريجين الحاصلين على درجة البكالوريوس على تلك الخصائص بمعايير مناسبة. الخصائص الشائعة تتضمن مهارات كالتالي:

- ◀ مهارة تعلم مستقلة وعلى مدى الحياة.
- ◀ مهارة جيدة في الاتصالات الشفوية والكتابية .
- ◀ مهارة التحقيق التحليلية.
- ◀ القدرة على العمل البناء ضمن فريق.

أرسى حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم دعائم التنمية لعمان الحديثة على استراتيجية مزدوجة تتمثل في قبول الأفكار والممارسات العالمية وفي نفس الوقت المحافظة على التراث العماني والقيم العمانية الأصيلة. وإذا قبلنا بأن المعايير هي المخطط الأولي لصياغة المجتمع ، فعندئذ هناك طرق ملموسة يمكن من خلالها تحقيق هذه الاستراتيجية المزدوجة. قد تتضمن قائمة الخصائص الواجب توفرها في الخريج ، على سبيل المثال ، فهماً للقيم والتراث العماني في إطار المجتمع الدولي.

من المقترح تشكيل فريق عمل صغير يترأسه أحد كبار الأكاديميين العمانيين على أن يضم في عضويته اثنان من الأكاديميين على الأقل من مؤسسات التعليم العالي العمانية واثنان من الخبراء العالميين (14). تتمثل مهمة هذا الفريق في إعداد والتوصية بمجموعة من الخصائص الواجب توافرها في الخريج بناءً على أعلى المعايير الدولية والتشاور مع مؤسسات التعليم العالي العمانية، وقطاع الصناعة وكبار الشخصيات في المجتمع.

بعد الموافقة على الخصائص المطلوب توفرها في الخريج ، سيكون من الضروري أن يقوم فريق صغير قد يتكون من رئيس فريق العمل المذكور أعلاه ومتخصصين من وزارة التعليم العالي بغرض زيارة مؤسسات التعليم العالي لتدريبها على كيفية تضمين خصائص الخريج في المناهج الحالية والجديدة (بما في ذلك طرق التدريس والتقييم).

(ب) تطوير وتطبيق نظام وطني لتقييم مدى تحقيق الطالب لخصائص الخريج عند الالتحاق ببرامج التعليم العالي وبعد التخرج منها كوسيلة لتحديد القيمة المضافة من خلال التعليم العالي.

إن أحد الجوانب الأكثر صعوبة في العمل مع محصلات تعلم الطالب هو التقييم. في المستويات الابتدائية والثانوية من الدراسة يتم غالباً وضع معايير التقييم التفصيلية من قبل الحكومة الوطنية أو حكومة الولاية ويتم تطبيقها من خلال الامتحانات العامة (على سبيل المثال ، المستوى (O) والمستوى (A) في إنجلترا). وفي كثير من الحالات، يتم استخدام نتائج هذا التقييم في التأثير على أو تحديد مدى أحقية الالتحاق بالتعليم العالي.

بالنسبة للتعليم العالي، وعلى مستوى البرنامج، وبغرض الاعتماد الرسمي، فإن التقييم التفصيلي يكون في العادة من مسؤولية المؤسسة التي تمنح الدرجة.

معايير التقييم الأوسع تدخل كأحد العوامل في اعتماد البرنامج. ومع هذا فما يزال هناك مجال محدد لمعايير التقييم التفصيلي على المستوى الوطني لتطبيقه من خلال الامتحانات العامة. هذا النطاق يتعلق بالخصائص الوطنية للخريج (يرجى الرجوع إلى المشروع 3-3-أ). من المقترح تصميم برنامج تقليدي للاختبار السابق واللاحق للتخرج، يتم بموجبه تقييم المعايير عند الالتحاق بالبرنامج، ومرة أخرى بعد التخرج. هناك القليل من الدول في العالم (إن وجدت) التي لديها مثل هذا النظام، بالرغم من أن الرغبة قوية في تطبيق هذا النظام. إن الظروف الموجودة بالسلطنة تعد نموذجية لتطبيق مثل هذا النظام نظراً لأنه صغير، ولا توجد أنظمة تقييم منافسة أو متعارضة معه تتطلب إلغائها أو الالتفاف حولها، كما أنه نظام يسهل إدارته مركزياً.

إذا كان بالإمكان تطوير نظام وطني فعال لتحديد خصائص الخريج، ففي هذه الحالة يمكن النظر في إمكانية استخدامه كاختبار للالتحاق. وهذا موضوع معقد سوف يتطلب العديد من الاعتبارات.

خلال المراحل الأولية من التشاور، كان الرأي السائد هو اعتبار هذا المشروع ذا أولوية منخفضة.

(ج) تطوير والمحافظة على ونشر معايير تعلم الطالب في المجالات الدراسية الضيقة (Narrow Fields of Study) من المقترح تشكيل فريق عمل لمعايير تعليم الطالب لكل مجال من مجالات الدراسة الضيقة (باستخدام نظام التصنيف القياسي الذي تم تطويره تحت البند 1-3-ب). وستكون مهمة الفريق تطوير معايير تعلم الطالب لمجالات الدراسة الضيقة. يقوم الفريق برفع تقاريره إلى لجنة معايير البرامج (من وزارة التعليم العالي ومجلس الاعتماد) ويتم تدعيم الفريق بمتخصصين من مجلس الاعتماد.

معايير تعلم الطالب تقع في مستوى اعتباري أعلى من المنهج الدراسي للبرنامج والقصد منها هو توجيه عملية تطوير المناهج، وترخيص البرنامج واعتماده. تلك المعايير لها بعدان: الأول هو محصلات تعلم الطالب المراد تحقيقها، والثاني هو توفير الموارد المرتبطة مباشرة بتحقيق تلك المحصلات (وهي غير الأمور العامة التي تم تغطيتها بالقدر الكافي في معايير مؤسسات التعليم العالي).

هناك العديد من المجالات الدراسية الضيقة التي تطرحها مؤسسات التعليم العالي في السلطنة حالياً، وسيكون من الضروري تحديد الأولوية بالنسبة إلى البرامج

التي سيتم وضع معايير لها، حيث سيتم البدء في وضع المعايير للبرامج التي تلاقي إقبالا كبيرا من الطلبة العمانيين. وفي ضوء الموارد المتوفرة حالياً ، من المتصور ألا يكون هناك أكثر من سبعة أو ثمانية مجموعات عمل في السنة ، على أن تحقق كل مجموعة غرضها الأساسي خلال ستة أشهر. يوضح التحليل الأولي بأن ما يصل إلى 70% من جميع برامج التعليم العالي التي يتم تدريسها من خلال مؤسسات التعليم العالي الخاصة (لم يتم إجراء تحليل مماثل حول مؤسسات التعليم العالي العامة) يمكن تغطيتها من خلال عدد محدود من مجالات الدراسة الضيقة (في إدارة الأعمال، علوم الحاسب الآلي، أنظمة المعلومات، الهندسة الكهربائية ، المحاسبة واللغة الإنجليزية)، بما يعنى أنه يمكن تحقيق إنجاز هام خلال سنة واحدة.

وعندما تكون هناك معايير دولية مناسبة وحديثة فستقوم مجموعات العمل باستخدامها (مثل معايير مجلس اعتماد الهندسة والتقنية ABET) وتفصيلها لتتلاءم مع متطلبات البيئة في سلطنة عمان. ومن المقترح أن يترأس كل مجموعة عمل أحد الأكاديميين البارزين في السلطنة (من الممكن أن يكون من جامعة السلطان قابوس) وتضم اثنان من الأساتذة العالميين على الأقل من ذلك المجال من الدراسة، وأكاديمي عماني واحد على الأقل (ويفضل ألا يكون من نفس مؤسسة التعليم العالي التي يعمل فيها رئيس المجموعة).

التحدي الرئيسي الذي سيواجه مجموعات العمل هو التأكد من تصميم إطار لمعايير تعلم الطالب بطريقة تتيح تطبيقها على برامج منح الدرجات متعددة التخصصات. حيث أن أحد الاتجاهات العالمية في التعليم العالي هو تطبيق البرامج متعددة التخصصات ، التي من خلالها يمكن لبرنامج الدراسة الذي يؤدي إلى منح الدرجة الجامعية أن يستوعب عدة مجالات من الدراسة الضيقة.

وإلى أن يتم تطوير مثل هذه المعايير، فإنه من غير المناسب الاستمرار في تطبيق النظام الحالي الغير متكامل لاعتماد البرامج.

### تقرير التقدم في سير المشروع

يتم حالياً تطوير إطار لمعايير تعليم الطلب. وهناك أربع مجموعات عمل لمعايير تعلم الطالب تعمل حالياً في البرامج التأسيسية، بالرغم من أن مهمتهم تختلف عن تطوير معايير تعلم الطالب لبرامج منح الدرجة، وسيتم تناوله في الهدف (8).

## الهدف الرابع: تدقيق جودة مؤسسات التعليم العالي

4 - تدقيق جودة مؤسسات التعليم العالي:

### 1-4 الهدف

وضع نظام وطني للتدقيق المستقل لمدى فعالية أنظمة ضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي لتشجيع المحافظة على تلك الأنظمة وتحسينها.

### 2-4 الخلفيات :

يعد الاعتماد هو أحد الوسائل المتعددة لتوفير ضمان الجودة الخارجي. الوسائل الأخرى تتضمن التقييم والتدقيق. التقييم عبارة عن تقدير ينتج عنه منح درجة ( مثل أ ، ب ، ج أو من 1 إلى 4 ، أو ممتاز ، جيد ، مقبول ، ضعيف) وعلى أساس مؤشرات التحليل الكمي بشكل أولي. وبالرغم من استخدامه في كل من الصين والهند ، فإنه يتعرض لانتقادات واسعة حيث أنه لا يدعم (الغرض المزوج لتحسين الجودة ) (وضمان الجودة) والتي تعد ضرورية في إطار عملية التطوير).

تقوم عدة دول بما في ذلك إستراليا (من خلال وكالة الجودة للجامعات الإستراتيجية (AUQA) والمملكة المتحدة (من خلال هيئة ضمان الجودة (QAA) ونيوزيلندا (من خلال وحدة التدقيق الأكاديمي بالجامعات النيوزيلندية (NZUAAU) ، بتطبيق نظام التدقيق الخارجي للجودة في مؤسسات التعليم العالي. الغرض من تدقيق الجودة هو التحقق من مدى فعالية العمليات التي لدى مؤسسات التعليم العالي في تحقيق أهدافها وأغراضها.

وهذا هو أسلوب (مناسبة الغرض) (وهو يفترض بأنه توجد آليات مناسبة لضمان أن الأهداف والأغراض نفسها تعتبر مناسبة - ويبقى هذا تحدياً يواجه سلطنة عمان).

الإجراءات المتبعة حالياً في سلطنة عمان يقصد بها بعض أشكال (المتابعة) لعمليات الاعتماد (بالرغم من أنه لم يتم تطويرها حتى الآن). ويعتبر نموذج تدقيق الجودة مفيداً للغاية لهذا الغرض في عمان.

وبمفهوم العمليات المنطقية ، فإن تدقيق الجودة لمؤسسات التعليم العالي يشبه تماماً اعتماد تلك المؤسسات ، حيث أن كليهما يتضمن عملية للمراجعة الذاتية من قبل المؤسسة، يتبعها إجراء مراجعة خارجية من قبل لجنة مستقلة. ومع هذا ، فإن الغرض والفلسفة وطريقة التحليل والنتائج تختلف اختلافاً كبيراً فيما بينهما. يتضمن الجدول رقم (3) مقارنة مختصرة بين الاعتماد وتدقيق الجودة. إن مخرجات تدقيق الجودة هو تقرير تقويمي يشيد بتلك الممارسات التي تعتبر بالتحديد جيدة ، ويقدم التوصيات فيما يتعلق بتلك الموضوعات التي توجد فرصة لتحسينها. يتم نشر هذا التقرير للجمهور في معظم الدول ليعطي حافزاً لمؤسسات التعليم العالي على تحقيق جودة الأداء وتكافئ تلك المؤسسات التي تستحق الإشادة. قد يكون بالإمكان جعل تقارير تدقيق الجودة سرية في عمان كمرحلة أولى إلى أن يتعود القطاع عليها ، بالرغم من أن ذلك لا يعتبر البديل المفضل.

الجدول رقم (3): مقارنة مختصرة بين تدقيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي واعتماد تلك المؤسسات:

العنصر	تدقيق الجودة	اعتماد مؤسسة التعليم العالي
غرض المراجعة الخارجية.	إجراء تقييم مستقل لمدى فعالية نظام ضمان الجودة في مؤسسة التعليم العالي بغرض مساعدة المؤسسة على التحسن وبذلك تمنح الثقة للجمهور في قطاع التعليم العالي.	لتوفير ثقة معتمدة للجمهور بأن مؤسسة التعليم العالي لديها القدرات والإمكانات اللازمة لتدريس برامج التعليم العالي بجودة مناسبة.
غرض مؤسسة التعليم العالي	تحدد من خلال تكامل الأهداف والمتطلبات التي يتم وضعها داخلياً أو خارجياً ، والتي تنطبق على مؤسسة التعليم العالي (أي أن المعايير التي تؤخذ بالاعتبار تتضمن تلك تضعها مؤسسة التعليم العالي بناءً على حقها وفي وضع المعايير التي تراها مناسبة لأداء رسالتها).	تحدد من خلال المعايير الوطنية. المعايير التي تضعها مؤسسة التعليم العالي والتي لها علاقة بالمعايير الوطنية فقط هي التي تؤخذ بالاعتبار (المعايير المحددة من قبل المؤسسة بمستوى أعلى من المعايير الوطنية لا تؤخذ بالاعتبار).
طريقة التحليل	تقييم تقويمي (باستخدام تطوير الأساليب لتحسين النتائج ADRI)	تحليل المحصلات للتحقق مما إذا كانت مؤسسة التعليم العالي

تقي أو لا تقي بمتطلبات الاعتماد.		
تقرير رسمي بحالة المؤسسة من حيث منحها الاعتماد أو عدمه قد يتضمن أيضاً وضع تقرير نوعي يشيد بجوانب معينة من القوة، ويوضح الجوانب الأخرى التي لم يتم الوفاء بمعاييرها حالياً.	تقرير نوعي (قد ينشر للجمهور أو قد يكون خاصاً) يوضح مدى فعالية أنظمة ضمان الجودة بمؤسسة التعليم العالي. ويتضمن اشادة بأفضل الممارسات التي تقوم بها المؤسسة وتوصيات بشأن التحسينات المطلوب إدخالها. لا يتم وضع درجة للتصنيف أو منح شهادة أو نتيجة بالنجاح أو الفشل.	الناتج الأساسي
الاجتياز يعطي تصريحا بممارسة نشاط التعليم العالي. الفشل قد يؤدي إلى تعليق أو إلغاء نشاط المؤسسة في طرح برامج التعليم العالي.	يتم توضيح المجالات التي يمكن تحسينها مقابل المواضيع المحددة في التقرير. كما يتم الاشادة بالممارسات الجيدة التي تقوم بها المؤسسة وتشجيعها والاحتفاء بها.	المحصلات

#### 3-4 الأهداف المساندة والإستراتيجيات:

(أ) دعم عملية الاعتماد بنظام وطني فعال في تدقيق جودة مؤسسات التعليم العالي: من المقترح أن تخضع مؤسسات التعليم العالي لعملية تدقيق خارجي للجودة بصورة منتظمة. الغرض المزدوج لتدقيق الجودة هو:

- إعطاء الفرصة لمؤسسة التعليم العالي في الحصول على تعليقات وآراء خبراء خارجيين بشأن أغراض تحسين الجودة ، و
- إعطاء الضمانات للجمهور بأن مؤسسة التعليم العالي تشارك في عملية صارمة ومستمرة لضمان الجودة.

سيقوم مجلس الاعتماد بإجراء عملية تدقيق الجودة. ويتضمن الملحق (و) الإجراءات المقترحة لتدقيق الجودة بمؤسسات التعليم العالي. يتطلب ذلك تطوير كتيب شامل ، ودورات تدريبية ، ونماذج إجراءات العمل ، ولجان مراجعة خارجية ، وموظفي دعم متفرغين ، ودعم تقني مناسب.

المقترح المطلوب حالياً هو إخضاع مؤسسات التعليم العالي لمراجعة الاعتماد ، وتدقيق الجودة كل ثلاث سنوات بشكل دوري ومتناوب. وبمعنى آخر ، فإن تدقيق الجودة لا يوفر فقط آلية لمتابعة الموضوعات التي طرحت في تقرير

الاعتماد السابق للمؤسسة ، ولكنه أيضاً يتيح للمؤسسة الفرصة للاستعداد لعملية مراجعة الاعتماد التالية. وحيث أنه بالإمكان البدء من أية نقطة في العملية الدورية التي تتضمن تدقيق الجودة والاعتماد بشكل متناوب، ونظراً لأنه من غير المرجح أن تجتاز معظم مؤسسات التعليم العالي عملية الاعتماد حالياً ، فمن المقترح أن يتم التركيز خلال السنوات الثلاث القادمة على تدقيق الجودة. عندئذ يتوقع أن يحرز القطاع تقدماً باتجاه تطبيق عملية اعتماد مؤسسات التعليم العالي.

تقرير التقدم في سير المشروع: وافق مجلس الإدارة بمجلس الاعتماد من حيث المبدأ على تدقيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي. و سيتم تنفيذ مشروعين استكشافيين في الربع الأول من عام 2007م لاختبار النظام وتنقيح الإجراءات والكتيب الإرشادي ، الذي يتم إعداده حالياً.

(ب) الدخول في ترتيبات - على المستوى الحكومي - للاعتراف المتبادل مع وكالات تدقيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي من دول معينة.

قد لا تخضع مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان لتدقيق الجودة محلياً فقط ، ولكن أيضاً من قبل وكالات لها صلاحيات تدقيق الجودة على المؤسسات التعليمية ذات الارتباط الأكاديمي بمؤسسات تعليمية أخرى. على سبيل المثال قد تقوم هيئة ضمان الجودة البريطانية (QAA) ووكالة الجودة بالجامعات الأسترالية (AUQA) بزيارة السلطنة (وقد زارت ال(QAA) بالفعل بعض المؤسسات في السلطنة كجزء من عملية تدقيق المؤسسات التابعة لها. وفي حين أن التركيز في عملية التدقيق ينصب على المؤسسة الأجنبية وليس على الشريك العماني ، فإن ذلك يفرض عبئاً كبيراً على مؤسسات التعليم العالي العمانية ، وهو ما يمكن تخفيفه.

عندما يكون لدى سلطنة عمان إجراءات ذات مصداقية عالية لتدقيق الجودة ، فبإمكانها التفاوض على الاعتراف المتبادل مع وكالات مثل هيئة ضمان الجودة (QAA) ووكالة الجودة بالجامعات الأسترالية (AUQA) والتي بموجبها ينظر إلى تقارير التدقيق العمانية بأنها كافية ليس فقط للأغراض العمانية ولكن أيضاً للأغراض العالمية. إن ذلك سوف يساعد على تقوية الثقة في النظام العماني ويخفف العبء عن مؤسسات التعليم العالي العمانية.

إن الأولوية الحالية هي التوصل إلى اتفاقيات اعتراف متبادل مع دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، وأستراليا ، ونيوزيلندا والمملكة المتحدة ، نظراً

لأنه مع وجود تلك الاتفاقيات فإن معظم الدول الأخرى سوف تقوم بالاعتراف تلقائياً. ومع هذا فإن الإستراتيجية قصيرة الأمد هي التوصل إلى عدد من الاتفاقيات مع دول مجلس التعاون الخليجي لتكون انطلاقة جيدة نحو اتفاقيات أخرى مع الدول الأخرى آنفة الذكر.

## الهدف الخامس: ترخيص واعتماد مؤسسات التعليم العالي

5 - ترخيص واعتماد مؤسسات التعليم العالي:

### 1-5 الهدف:

وضع نظام وطني لترخيص واعتماد مؤسسات التعليم العالي الذي يعطي الثقة للجمهور بسلامة وضع مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان.

### 2-5 الخلفيات :

الأهداف المساندة لهذا الهدف معروفة جيداً وكانت جزءاً من متطلبات نظام ضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان (ROSQA) منذ البداية. وبالفعل ، فإن اعتماد مؤسسات التعليم العالي ضمن متطلبات نظام الجودة هو أحد الجوانب الأكثر تطويراً في النظام الحالي. ومع هذا ، فإن الأهداف المساندة الموضحة أدناه تحقق تقدماً جوهرياً في الإجراءات الحالية. ولعل أهم التغييرات المقترحة في الاعتماد المؤسسي الحالي والوارد في وثيقة (متطلبات نظام الجودة في التعليم العالي في سلطنة عمان) تشمل التالي:

- ◀ تنظيم أوثق بين عمليتي الترخيص والاعتماد ،
- ◀ تطبيق مجموعة من المعايير الحديثة والأكثر شمولية (من الهدف رقم 2).
- ◀ التفريق الواضح والصريح بين مؤسسات التعليم العالي التي تعمل وكيلاً فقط وبين تلك التي تعمل وكيلاً و/أو مؤسسة تعليم عالي تطرح برامجها الخاصة بها.
- ◀ الاستخدام المتقدم لتقنية المعلومات في عمليات لجنة المراجعة
- ◀ وضع نظام للإستئناف و التظلم (تم تغطيته في الهدف رقم 7).

### 3-5 الأهداف المساندة والإستراتيجيات:

(أ) تعديل هدف ومبادئ الاعتماد المؤسسي (بما في ذلك كافة مراحلها).

من غير الواضح تحديدا لقطاع التعليم العالي في الوقت الحالي ماهو الدور والفوائد التي تخدمها عملية الاعتماد المؤسسي الذي يقوم به مجلس الاعتماد. ولعل الحافز الرئيسي لمؤسسات التعليم العالي هو أنها تريد الاعتماد لجعلها أكثر جاذبية عند استقطاب الطلبة وهيئة التدريس للعمل بها ، بالرغم من أنه

يمكنها الحصول على ذلك (في بعض الحالات) من الاعتماد الدولي. أما الحافز الرئيسي للطلبة فهو الالتحاق بمؤسسة للتعليم العالي تتمتع بجودة ملحوظة بما يعزز من فرص توظيفهم مستقبلاً. ومرة أخرى ، يمكن الحصول على ذلك (في بعض الحالات) من الاعتماد الدولي. في حين أن الحافز الأساسي للحكومة هو التأكد من أن مؤسسات التعليم العالي تتمتع بجودة مناسبة. ولكن ما هو الإ اعتماد المؤسسي وما الذي يجعل الاعتماد العماني لمؤسسة التعليم العالي مناسباً بما يكفي لتشجيع تلك المؤسسات على الالتزام؟

إن اعتماد مؤسسة التعليم العالي هو عبارة عن عملية مستقلة للتحقق من أن مؤسسة التعليم لديها القدرات والإمكانات العامة لتقديم برامج التعليم العالي إلى الطلبة وفقاً لمتطلبات القطاع واتجاهاته الاستراتيجية. ويتم إجراء التحقق على أساس تقييم المؤسسة مقابل المعايير الوطنية (يرجى الرجوع للهدف 1).

ووفقاً لذلك ، فإن اعتماد مؤسسة التعليم العالي يعد خطوة ضرورية تسبق اعتماد البرامج التعليمية (يرجى الرجوع للهدف 6).

إن هذا الهدف المساند يشمل أيضاً مسألة ما إذا كان يجب اعتبار اعتماد مؤسسة التعليم العالي أمراً إلزامياً أم لا. وفي الوقت الحالي فإن متطلبات نظام ضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان (ROSQA) تفترض بأن يكون ذلك إلزامياً. ومع هذا ، فإن مجلس الاعتماد لا يمتلك الوسائل اللازمة لتفعيل هذا الافتراض. أما بالنسبة إلى هذه الخطة (خطة الجودة) فهي تتطلب أن يكون الإ اعتماد الزامياً فور تطبيق نظام لاعتماد مؤسسات التعليم العالي بالكامل ، فإنه يجب أن يكون إلزامياً. هناك مسؤولية تقع على الحكومة من خلال وزارة التعليم العالي ومجلس الاعتماد بضمان حماية الطلبة وعائلاتهم وأصحاب العمل و جميع المعنيين من تدني المستوى التعليمي. إن مثل هذا التعليم لا يترتب عليه فقط تدني المستوى الذي يتم من خلاله خدمة الدولة ، ولكنه أيضاً أمر ضار وغير مرغوب فيه حيث ينفق الطالب الكثير من أمواله ووقته في مؤسسة لا توفر له التعليم المناسب ، وأصحاب العمل سيقومون بتعيين موظفين جدد غير مجهزين للوفاء بمسؤولياتهم الوظيفية، والثقة في عمان على المستوى العالمي سوف تتلاشى.

تقول الجدلية الناشئة من السوق (دع آلاف الزهور تتفتح ودع النحل يأخذ الرحيق من الزهور التي تختارها). وبمعنى آخر ، أي نوع من التعليم هو أفضل من لا تعليم. هذه الجدلية تم رفضها من قبل أنظمة التعليم العالي في معظم الدول

النامية ، نظراً لأن التعليم الذي يفتقر إلى الجودة قد يترتب عليه آثار عكسية ، ويفسد سمعة الدولة وبذلك يعيق إمكانية توظيف الطلبة بعد التخرج ويحد من إمكانية تنقلهم. الوضع المثالي هو أنه يجب على كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان أن تكون مؤسسة معتمدة. وعلى أرض الواقع ، فقد يستغرق الأمر بعض الوقت قبل أن يتم تطبيق ذلك بشكل مناسب.

قد يتطلب الأمر أن تكون السنوات الخمس القادمة مدة إعفاء. أولاً ، لأن معظم المؤسسات ببساطة ليست مستعدة ولن تصبح مستعدة بين عشية وضحاها. وثانياً ، لأن النظام الوطني ليس جاهزاً للتعامل مع هذا العدد الكبير من طلبات الاعتماد ، ولن يكون أيضاً مستعداً بين عشية وضحاها. هذا الأسلوب قد يكون أكثر إيجابية ، مع خمس سنوات مهلة لطلبات الاعتماد. يتطلب الأمر تحديد موعد (عام 2015 على سبيل المثال - يرجى الرجوع للملحق ج) يتم فيه فرض اعتماد المؤسسات بصورة إلزامية. واعتباراً من هذا التاريخ لا يسمح لأي مؤسسة غير معتمدة بتقديم برامج التعليم العالي.

(ب) تعديل وتطبيق إجراءات ترخيص مؤسسات التعليم العالي (الاعتماد المؤقت):

إن متطلبات نظام ضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي بعمان (ROSQA) تحدد ثلاثة مراحل للموافقة قبل الاعتماد الكامل: اعتماد مقترح ومشروط وترخيص ، والاعتماد المؤقت ، وتجديد الترخيص. ولغرض هذه الخطة سيتم الإشارة إلى كل ذلك مجتمعاً بـ (ترخيص المؤسسة).

وبالإضافة إلى الإجراءات القانونية المطلوبة لتأسيس كيان مرخص له ، فإن الأغراض الأساسية للمراحل قبل الاعتماد الكامل هي نفسها بالنسبة للاعتماد الكامل ، أي بمعنى توفير الضمانات بأن لدى المؤسسة الإمكانيات والقدرات المطلوبة لتوفير التعليم العالي بمستوى مقبول من الجودة. الاختلاف الرئيسي يتمثل في أن ترخيص المؤسسة يجب أن يبنى على خطط في حين أن الاعتماد الكامل للمؤسسة قد يعتمد على الخبرة الفعلية. ويتضمن ذلك أيضاً الإجراءات المتعلقة بتسجيل كيان قانوني جديد.

وبناءً على ذلك ، فإن المعايير المتعلقة بالترخيص المؤقت ، ومعايير اعتماد المؤسسة هي في الغالب واحدة. من المقترح أن يتم تعديل عملية ترخيص المؤسسة وفقاً للمعايير الجديدة لمؤسسات التعليم العالي (يرجى الرجوع للهدف 2). إن تطبيق إجراءات ترخيص المؤسسة بكفاءة وفعالية واستمرارية يتطلب

تطوير كتيب شامل ، ووحدات تدريبية ونماذج إجراءات العمل ، ولجان مراجعة خارجية ، وموظفي دعم بدوام كامل ، ودعم تقني مناسب ، بما في ذلك مدخل آمن ومتفاعل على شبكة المعلومات للجان الترخيص.

من المرجح أن تستمر وزارة التعليم العالي في مسؤولية الترخيص للمؤسسات بدلاً من مجلس الاعتماد. ونظراً لذلك، ولطبيعتها المختلفة كلياً عن كافة أشكال الاعتماد الأخرى (لا يتم التدريس بأي شكل قبل منح الترخيص للمؤسسة) فليس من المتصور بأن تخضع هذه العملية إلى استئناف رسمي (يرجى الرجوع للهدف 7) ما عدا الحلول العادية التي يتيحها القانون.

(ج) تعديل وتطبيق إجراءات فعالة لاعتماد مؤسسات التعليم العالي: يتضمن الملحق (ح) قائمة معدلة للإجراءات المعدلة المقترحة لاعتماد مؤسسات التعليم العالي. إن تطبيق إجراءات ترخيص المؤسسة بكفاءة وفعالية واستمرارية يتطلب تطوير كتيب شامل ، ووحدات تدريبية ، ونماذج إجراءات العمل ، ولجان مراجعة خارجية ، وموظفي دعم بدوام كامل ، ودعم تقني مناسب ، بما في ذلك مدخل آمن وفعال على شبكة المعلومات للجان الترخيص.

إن متطلبات نظام ضمان الجودة في التعليم العالي بسلطنة عمان (ROSQA) قد حددت دورة يجب على مؤسسات التعليم العالي بموجبها الحصول على اعتماد كل خمس سنوات. وكما ذكر سابقاً (يرجى الرجوع للهدف المساند 3-4-أ) فمن المقترح أن يتم تعديل ذلك إلى دورة مدتها ست سنوات تتضمن إجراء تدقيق الجودة للمؤسسة خلال تلك المدة لضمان قيام المؤسسة بالاستعداد لإجراءات الاعتماد التالي ومتابعة الموضوعات التي نشأت خلال الاعتماد الأول (يرجى الرجوع للهدف 4). و على هذا تكون الدورة متضمنة لعمليتي تدقيق الجودة و الاعتماد بشكل متعاقب و يفصل بينهما ثلاث سنوات.

إن التصنيف الرسمي لمؤسسة التعليم العالي التي تجتاز عملية الاعتماد هو (مؤسسة معتمدة وطنياً للتعليم العالي) أما فيما يتعلق بوكيل لمؤسسة تعليم عالي فيكون تصنيفه (وكيل معتمد وطنياً) وتحتفظ المؤسسة بالتصنيف الرسمي عادة على مدى ست سنوات ، يتضمن الملحق (ز) قائمة كاملة لتصنيف الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي.

أما فيما يتعلق بوضع الاعتماد الرسمي لمؤسسة فشلت في اجتياز هذه العملية فهو (مؤسسة/وكيل معتمد تحت الاختبار). تخضع المؤسسة بعد ذلك لعملية الاختبار (يرجى الرجوع للهدف المساند 5-3-د).

وقد تخضع عملية اعتماد مؤسسة التعليم العالي إلى استئناف رسمي (انظر الهدف 7).

وخلافاً لاعتماد البرنامج التعليمي (أنظر الهدف 6) ، لا توجد خطط في هذه المرحلة لمنح استثناءات لمؤسسات التعليم العالي من الاعتماد على أساس حصولها على اعتماد دولي بشكل منفصل. ويعود ذلك إلى أن الجوانب التي تشملها عملية الاعتماد المؤسسي تتصل بشكل وثيق مع الثقافة والموارد الموجودة في السلطنة. ومع هذا ، فإن هناك مناقشات داخل مجتمع تدقيق الجودة العالمي حول زيادة الاعتراف المتبادل بكافة أشكاله وهو ما يجب مراقبته عن كثب.

(د) التشديد على تحسين الجودة من خلال منح مؤسسات التعليم العالي فترة اختبار تقوم خلالها بتصحيح أوضاعها التي أدت إلى عدم الموافقة على طلب الاعتماد المقدم منها.

انه من المتوقع إن لا تتم الموافقة على جميع طلبات الاعتماد المؤسسي المقدمة من مؤسسات التعليم العالي خصوصاً خلال الفترة الأولية من هذه الخطة (من خمس إلى عشر سنوات). ولعل الحل الذي يتبادر إلى الذهن هو الإغلاق الفوري للمؤسسات التي لم تنجح في الحصول على الاعتماد المؤسسي. ومع هذا فقد يكون الأسلوب الأكثر ملائمة هو إخضاع تلك المؤسسات لفترة اختبار لمدة سنة أو سنتين (وفقاً لما يراه مجلس الاعتماد)، لمنحها الوقت اللازم لمعالجة الموضوعات التي وجدتها لجنة المراجعة.

و في أثناء خضوع المؤسسة لفترة الاختبار، وبغض النظر عما إذا كانت حاصلة على الاعتماد المبدئي المؤقت أو كانت مؤسسة وطنية معتمدة ترغب في إعادة اعتمادها ، فإن وضعها القانوني هو مؤسسة تعليم تحت الاختبار. من المهم استخدام هذا الوضع الثالث (بدلاً من الاحتفاظ بالوضع السابق أو منحها اعتماد مبدئي مؤقت على سبيل المثال). الجدير بالذكر هو أن مؤسسة التعليم العالي لن يسمح لها خلال تلك الفترة بتسجيل طلاب جدد في أي من برامج التعليم العالي لديها و في فترة وضعها تحت الاختبار. وهذا لا يعد فقط حافزاً

قوياً لها على محاولة الالتزام بالمعايير عند تقديم طلب الاعتماد للمرة الأولى، ولكنه أيضاً يمثل حماية للطلاب من الالتحاق بمؤسسة تعليمية قد يتم إغلاقها قريباً.

في نهاية فترة الاختبار، يتم إعداد ملف جديد للمؤسسة (يتضمن العناصر الرئيسية لطلب الاعتماد المؤسسي) وتقوم لجنة المراجعة بالاجتماع مرة أخرى لإعادة تقييم المؤسسة. تتركز عملية إعادة التقييم على التوصيات الصادرة في التقرير السابق للجنة المراجعة على وجه الخصوص، ولكنها قد تتضمن أيضاً النظر في أي موضوع آخر نشأ بخصوص معايير مؤسسات التعليم العالي.

إذا نجحت المؤسسة في اجتياز التقييم في نهاية فترة الاختبار، فإنها تصبح مؤهلة للحصول على تصنيف مؤسسة وطنية معتمدة. أما إذا فشلت المؤسسة المعتمدة اعتماداً مبدئياً مؤقتاً في اجتياز التقييم بعد فترة الاختبار فإن وضعها يتغير حيث يسحب منها الاعتماد ولا يسمح لها بعد ذلك بتدريس أية برامج للتعليم العالي. مثل هذه المؤسسة تكون قد فشلت في الالتزام بالمعايير مرتين (مرة خلال طلب اعتماد المؤسسة ومرة أخرى خلال اختبار التقييم). وهنا يبرز دور وزارة التعليم العالي ومجلس الاعتماد في حماية الطلاب وأصحاب العمل من مؤسسات التعليم العالي متدنية الجودة. إما الطلاب الباقون لدى مؤسسة التعليم العالي وقت إنهاء و سحب اعتمادها فيجب أن يتم تحويلهم إلى مؤسسة تعليمية أخرى لاستكمال دراستهم، أو التخرج و منحهم شهادة بالمرحلة التي أنجزوها من التعليم العالي كشهادة الدبلوم أو الدبلوم المشارك (وهذا القرار يتطلب موافقة مجلس الاعتماد).

إن قرار وضع مؤسسة التعليم العالي لفترة اختبار يخضع للاستئناف الرسمي (أنظر الهدف رقم 7).

ملحوظة: يتضمن الملحق (ط) الإجراءات المقترحة لاختصاص المؤسسة لفترة اختبار. ويتطلب ذلك تطوير كتيب شامل، ووحدات تدريبية، ونماذج إجراءات العمل، ولجان مراجعة خارجية، وموظفي دعم بدوام كامل، ودعم تقني مناسب.

(هـ) إصدار الشهادات المناسبة بشأن وضع اعتماد المؤسسة يجب أن تحمل جميع الدرجات الدراسية والدبلومات، وإعلانات مؤسسة التعليم العالي وموقعها على شبكة المعلومات وضع الاعتماد لمقدم البرنامج

التعليمي ومؤسسة التعليم العالي. وقد يترتب على عدم الالتزام بذلك بشكل دقيق توقيع غرامات على المؤسسة. هذا الموضوع لم يتقرر بعد، ولكنه قد يتضمن تخفيضاً في وضع الاعتماد للمؤسسات المخالفة كأن تصبح مؤسسة مرخصة بدلاً من مؤسسة معقدة على سبيل المثال. إن هذا الإجراء يهدف إلى ضمان أن الطلاب والجمهور على معرفة صحيحة بجودة الوضع الرسمي لمؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان.

يتضمن الملحق (ز) نظام التصنيف لوضع اعتماد مؤسسة التعليم العالي.

(و) ضمان أن مؤسسات التعليم العالي تستخدم المسمى الصحيح.

أحد النتائج الممكنة من اعتماد المؤسسة قد يكون فرض الالتزام بتسمية المؤسسة. (انظر الهدف المساند 1-3-أ). قد يتطلب ذلك إدخال تعديل على المراسيم السلطانية بتسمية مؤسسات التعليم العالي. مرة أخرى، فإن هذا الهدف المساند يراد منه ضمان تعريف الطلبة والجمهور بمؤسسات التعليم العالي في عمان بشكل صحيح. المسمى الغير صحيح لمؤسسة التعليم العالي، في المواد الإعلانية أو على شبكة المعلومات على سبيل المثال، قد يترتب عليه فرض غرامات يتم تحديدها لاحقاً، ولكن قد يتضمن تخفيضاً في وضع الاعتماد للمؤسسة المخالفة.

(ز) وضع وحفظ سجل وطني على شبكة المعلومات بمؤسسات التعليم العالي المعتمدة

يجب أن يتاح للجمهور معرفة فورية بقرارات الاعتماد. هناك مسؤولية تقع على مجلس الاعتماد بالمحافظة على قاعدة بيانات على شبكة المعلومات تتضمن المسميات الرسمية ووضع الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي في السلطنة. تم أيضاً مناقشة قاعدة البيانات في الهدف المساند (11-3-أ).

## الهدف السادس: ترخيص واعتماد برامج التعليم العالي

6 - ترخيص واعتماد برامج التعليم العالي:

1-6 الهدف:

وضع نظام وطني لترخيص واعتماد البرامج التعليمية في التعليم العالي، الذي يعطي الثقة للجمهور بجودة برامج التعليم العالي التي تقدم في السلطنة و تسهل من إمكانية تنقل الطلبة.

2-6 الخلفيات :

الأهداف المساندة لهذا الهدف معروفة جيداً وكانت جزءاً من متطلبات نظام ضمان الجودة في التعليم العالي في سلطنة عمان (ROSQA) منذ البداية. الأهداف المساندة الموضحة أدناه تحقق تقدماً جوهرياً في الإجراءات الحالية لاعتماد البرامج التعليمية. و لعل أهم التغييرات المقترحة في نظام الاعتماد البرامجي الحالي و الواردة في وثيقة متطلبات الجودة في التعليم العالي في سلطنة عمان هي على النحو التالي:

- ◀ تنظيم أوثق بين عمليتي الترخيص والاعتماد .
- ◀ وضع نظام اعتماد البرامج بحيث يكون معتمداً على معايير تعلم الطالب (أنظر الهدف 3).
- ◀ التفريق بين اعتماد المؤهلات العمانية والاعتراف باعتماد البرامج الأجنبية .
- ◀ وضع نظام للاستئناف والتظلم (انظر الهدف رقم 7).

ملحوظة: تم إجراء مناقشات مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى لتأسيس نظام خليجي للاعتماد. يمكن متابعة هذه المناقشات بثقة أكبر بعد حصول عمان على الخبرة اللازمة في إدارة نظام قوي خاص بها.

3-6 الأهداف المساندة والإستراتيجيات:

(أ) تعديل هدف ومبادئ الاعتماد البرامجي (بجميع مراحلها).

ما هو الغرض من اعتماد البرامج؟ الغرض الأساسي هو إعطاء الثقة للجمهور بأن جودة التجربة التعليمية لبرنامج التعليم العالي (المناهج ، التدريس ، التقييم ، توفير الموارد ، ومحصلات تعلم الطالب) هي بمعايير مقبولة. الاختبار الرئيسي (للمعايير المقبولة) في التعليم العالي هو ما إذا كان يمكن للخريجين التحويل إلى جامعة عالمية لمواصلة الدراسة مع تحويل الساعات الدراسية بالكامل أم لا ، في حين أن الاختبار الرئيسي (للمعايير المقبولة) للاعتماد المهني هو ما إذا كان لدى الخريجين المهارة والكفاءة ليصبحوا أعضاء في المهنة ويدعموا سمعتها أم لا. وفي كلا الحالتين ، فإن الطريقة الأساسية لتقرير الاعتماد هو إجراء عملية لمراجعة النظراء مقابل مجموعة مناسبة من المعايير (بالرغم من أنه قد تكون هناك متطلبات إضافية).

وفي الوقت الحاضر ، فإن القطاع ليس لديه وضوح كامل حول الدور والفوائد التي تخدمها عملية اعتماد البرنامج. علماً بأن الدلائل تشير إلى إن سوق الطلبة ما زال يفضل الدراسة في جامعات خارجية على الدراسة في مؤسسات تعليمية خاصة في عمان. وفي نطاق تلك المؤسسات التعليمية هناك أيضاً شكوك بأن الاعتماد الوطني للبرامج المطروحة في عمان سيكون عاملاً قوياً يكفي لاجتذاب الطلبة بالمقارنة مع البرامج المعتمدة عالمياً.

إن المزايا التي يمكن لمؤسسات التعليم العالي تحقيقها من خلال الاعتماد العماني لبرامجها تتضمن الآتي:

- ◀ تخفيض الاعتماد على الشراكة مع مؤسسات التعليم العالي الأجنبية.
- ◀ تحقيق مرونة أكبر في تصميم المناهج الدراسية.
- ◀ الشهرة (و زيادة الطلب) الناتج عن الاعتماد الوطني.
- ◀ القدرة على ترويج أية اتفاقيات للاعتراف المتبادل إلى الطلبة.

هذا وسوف يكون من الضروري للبرامج المعتمدة وطنياً أن تدخل السوق على مراحل وعلى مدى فترة زمنية، وأن يتم دعمها من خلال مجموعة من الاتفاقيات الرسمية للاعتراف المتبادل مع الدول المتقدمة ومن خلال الحملات الدعائية للجمهور.

ومع مضي الوقت قد يكون من المناسب جعل اعتماد البرامج العمانية شرطاً لاستمرارية تقديم الدعم الحكومي مثل القروض التي تقدمها الحكومة لمؤسسات التعليم العالي أو المنح الدراسية الداخلية التي توفرها لطلبة هذه المؤسسات. ومع

هذا، فمن غير المناسب استخدام هذه الاستراتيجية في الوقت الذي لا تساعد فيه بشكل مباشر أن تكون البرامج المعتمدة وطنياً أكثر جاذبية للطلبة.

(ب) تعديل وتطبيق إجراءات فعالة لترخيص البرامج (تعرف أيضاً الاعتماد المبدئي المؤقت للبرامج أو الموافقة على البرامج) مقابل المعايير الوطنية قبل طرح تلك البرامج.

يجب أن تخضع جميع برامج التعليم العالي المقترح طرحها إلى إجراءات خارجية للموافقة عليها لضمان أنها ذات جودة مناسبة. وغالبا ما يتم تعريف هذه العملية بعدد من المصطلحات مثل: الاعتماد المبدئي المؤقت للبرنامج أو ترخيص البرنامج، أو الموافقة على البرنامج. و من أجل استخدام مصطلح واحد في هذا المستند (خطة الجودة) سيتم استخدام مصطلح (ترخيص البرامج).

إن البرامج التي لم يتم حتى الآن طرحها وتدريبها يمكن فقط الترخيص بها (أي الموافقة على تدريبها. وتأتي هذه الموافقة بناء على اعتماد المؤسسة، المناهج، والخطط والموارد التي تلتزم المؤسسة بتوفيرها). وحيث أن البرنامج لم يتم تقديمه بعد، فمن غير الممكن إعطاء الدليل القاطع على جودته (أي الاعتماد الكامل للبرنامج - انظر الغرض 3-6-ج) حيث أن مثل هذا التأكيد يتطلب الأخذ في الاعتبار محصلات تعلم الطالب، التغذية الراجعة من صاحب العمل وغيرها من الإثباتات التجريبية. وهذه الإثباتات لا يمكن الحصول عليها إلا بعد تدريس البرنامج و تخرج الدفعة الأولى منه.

بعد أن يتم تطبيق نظام اعتماد مؤسسات التعليم العالي بالكامل (أنظر الهدف 5) فإن الاعتماد المؤسسي سيكون شرطاً مسبقاً لترخيص البرنامج. ومع هذا، فمن غير العملي تأجيل الترخيص لجميع البرامج الجديدة حتى ذلك الوقت.

و مم تجدر الإشارة إليه انه يجب تعريف الطلبة المسجلين في البرامج التي تم الترخيص بها، ولكنها لم تعتمد بعد ، بحقوقهم ومسؤولياتهم القانونية. هذه الحقوق والمسؤوليات يجب أن تمنع حقهم في مقاضاة مؤسسة التعليم العالي (أو الحكومة) إذا فشلت الإجراءات اللاحقة لاعتماد البرنامج بالكامل ، شريطة أن يكون قد تم سابقاً إبلاغ الطالب و تعريفه بشكل تام بأن البرنامج لم يتم اعتماده بالكامل.

يتضمن الملحق (ك) الإجراءات المقترحة لترخيص البرامج. ويتضمن إجراء دراسة ذاتية من قبل مؤسسة التعليم العالي ، مقابل المعايير المناسبة التي يتم تحديدها من قبل مجلس الاعتماد لتعلم الطالب ، وبعد ذلك يتم النظر في تلك الدراسة الذاتية من قبل لجنة من المراجعين الخارجيين. يتطلب ذلك تطوير كتيب شامل ، ووحدات تدريبية ، ونماذج إجراءات العمل ، ولجان مراجعة خارجية ، وموظفي دعم بدوام كامل ، ودعم تقني مناسب.

وعندما يجتاز البرنامج هذه العملية فإن وضعه الرسمي يصبح برنامج مرخص (ويعرف أيضاً بـ (معتمد مؤقتاً) يتضمن الملحق (ي) المجموعة الكاملة لتصنيف البرامج.

إن عملية ترخيص البرامج تخضع للاستئناف الرسمي (انظر الهدف 7).

(ج) تعديل وتطبيق إجراءات فعالة للاعتماد الكامل لبرامج التعليم العالي مقابل المعايير الوطنية بعد تخرج أول مجموعة من الطلبة.

بعد تخريج أول مجموعة من الطلبة، يجب تقديم البرنامج للاعتماد الكامل. انه من المهم أن تكون هناك مجموعة من الطلبة قد استكملت البرنامج ودخلت ضمن القوى العاملة (أو في دراسات إضافية) حتى يتسنى لمجلس الاعتماد إجراء تقييم كامل للبرنامج.

يتضمن الملحق (ل) الإجراءات المقترحة لاعتماد البرامج و هو يشمل ويتضمن إجراء دراسة ذاتية من قبل مؤسسة التعليم العالي ، مقابل معايير الاعتماد التي حددها مجلس الاعتماد لتعلم الطالب، وبعد ذلك يتم النظر في تلك الدراسة الذاتية من قبل لجنة من المراجعين الخارجيين. يتطلب ذلك تطوير كتيب شامل، ووحدات تدريبية، ونماذج إجراءات العمل، ولجان مراجعة خارجية، وموظفي دعم بدوام كامل ، ودعم تقني مناسب.

وفقاً لشروط نظام ضمان الجودة في التعليم العالي في سلطنة عمان (ROSQA) ، فإن إدخال تغييرات جوهرية في البرنامج يتطلب خضوعه مرة أخرى لإجراءات اعتماد البرامج ، في حين أن التغييرات الثانوية تتطلب فقط موافقة وزارة التعليم العالي وإشعار صوري إلى مجلس الاعتماد.

عندما يجتاز البرنامج هذه العملية فإن وضعه الرسمي يصبح برنامجاً معتمداً وطنياً. أما الوضع الرسمي للبرنامج الذي فشل في تجاوز هذه العملية هو برنامج معتمد مؤقتاً. وينتقل البرنامج إلى إجراءات البرنامج تحت الاختبار (انظر الهدف 3-6-ب) قد تخضع عملية اعتماد البرنامج إلى استئناف رسمي (انظر الهدف 7).

هناك بديلان رئيسيان يمكن من خلالهما إدارة اعتماد البرامج. الأول هو قيام مجلس الاعتماد بالرد على الطلبات الفردية لطلبات الاعتماد البرامجي، وهو ما يعتبر مكلفاً ومضيقاً للوقت، ويتطلب عقد اجتماع لجنة لمراجعة كل حالة على حده. ولكن أهم ما يميزه هو أنه يعد مرناً بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي. هذا البديل تم استخدامه على سبيل المثال من قبل وكالات الاعتماد بالدولة في استراليا. البديل الثاني هو تأسيس خطة وطنية سنوية يتم بموجبها النظر في أية برامج تدخل تحت مجموعة محددة من معايير تعلم الطالب. ومن مميزات هذا البديل هو أنه يتيح استخدام لجنة واحدة لاعتماد البرامج المتماثلة في عملية واحدة، وبذلك يتسنى تحقيق فعالية أكبر وتوحيد أكبر في صنع القرار. أما عيوب هذا البديل هو أن بعض مؤسسات التعليم العالي قد تنتظر إليه على أنه غير مرن. وقد تم استخدام هذا البديل على سبيل المثال من قبل مجلس الجودة في التعليم العالي (HEQC) بجنوب أفريقيا، الذي اعتمد جميع برامج ماجستير إدارة الأعمال في عملية واحدة. وفي ضوء ذلك فإن قطاع التعليم العالي في سلطنة عمان مطالب اليوم بتقديم آرائه ومقترحاته حول أي من البديلين هو البديل المفضل.

(د) التشديد على تحسين الجودة مقابل ضبط الجودة من خلال منح مؤسسات التعليم العالي فترة اختبار تقوم خلالها بتصحيح الأمور التي أدت إلى رفض طلبات اعتماد البرامج.

انه من غير المتوقع الموافقة على جميع طلبات اعتماد البرامج خصوصاً خلال الفترة الأولية من هذه الخطة (من خمس إلى عشر سنوات). أحد البدائل المتاحة هو إغلاق تلك البرامج. ومع هذا فقد يكون الأسلوب الأكثر ملائمة هو إخضاع تلك البرامج لفترة اختبار لمدة سنة أو سنتين (وفقاً لما يراه مجلس الاعتماد)، لمنح مؤسسة التعليم العالي الوقت اللازم لمعالجة الأمور التي وجدها لجنة المراجعة.

أثناء خضوع البرنامج لفترة الاختبار، وبغض النظر عما إذا كان برنامجاً مرخصاً مطلوب اعتماداً بشكل كامل أو برنامج معتمد وطني مطلوب إعادة اعتماده، فإن وضعه القانوني هو برنامج معتمد تحت الاختبار. إنه من المهم استخدام هذا الوضع الثالث (بدلاً من الاحتفاظ بالوضع السابق أو إعطائه اعتماد مبدئي مؤقت). الجدير بالذكر أن مؤسسة التعليم العالي لن يسمح لها خلال تلك الفترة بتسجيل طلاب جدد في هذا البرنامج. وهذا ليس فقط يعد حافزاً قوياً للمؤسسة على محاولة الالتزام بالمعايير عند تقديم طلب الاعتماد للمرة الأولى، ولكنه أيضاً يمثل حماية للطلاب من الالتحاق ببرنامج قد يتم إغلاقه قريباً.

في نهاية فترة الاختبار، يتم إعداد ملف جديد للبرنامج وتقوم لجنة المراجعة بالاجتماع مرة أخرى لإعادة تقييم البرنامج. تتركز عملية إعادة التقييم على التوصيات الصادرة في التقرير السابق للجنة المراجعة على وجه الخصوص، ولكنها قد تتضمن أيضاً النظر في أي موضوع آخر نشأ بخصوص معايير تعلم الطلاب. وإذا نجح البرنامج في اجتياز التقييم في نهاية الاختبار فإنه يحصل على تصنيف برنامج وطني معتمد.

أما إذا فشل البرنامج المعتمد اعتماداً مبدئياً مؤقتاً في اجتياز اختبار التقييم فإن وضعه يتغير إلى (برنامج ملغي) ولا تتمكن المؤسسة بعد ذلك من تقديم البرنامج مرة أخرى. مثل هذا البرنامج فشل في الوفاء بالمعايير مرتين (مرة خلال طلب اعتماد البرنامج ومرة أخرى خلال اختبار إعادة التقييم). وهنا يبرز دور وزارة التعليم العالي ومجلس الاعتماد في حماية الطلاب وأصحاب العمل من مؤسسات التعليم العالي متدنية الجودة. أما الطلاب الباقون لدى مؤسسة التعليم العالي وقت إلغاء البرنامج فيجب أن يتم تحويلهم إلى مؤسسة تعليمية أخرى لاستكمال دراستهم، أو التخرج و منحهم شهادة بالمرحلة التي أنجزوها في التعليم العلي كشهادة الدبلوم أو الدبلوم المشارك (هذا القرار يتطلب موافقة مجلس الاعتماد).

متطلبات نظام الجودة في التعليم العالي بعمان (ROSQA) تنص على أنه (عند إلغاء اعتماد أي برنامج، وبموجب السلطات الممنوحة للوزير، يجب على المؤسسة التوقف عن تقديم هذا البرنامج ويجب عليها اتخاذ الإجراءات اللازمة على حسابها الخاص لتحويل الطلبة للالتحاق ببرنامج مناسب سواء في تلك المؤسسة أو في مكان آخر) (الملخص التنفيذي صفحة 8).

يتضمن الملحق (ط) الإجراءات المقترحة لوضع البرنامج تحت الاختبار .  
التطبيق الفعال والكفاء والثابت لاعتماد البرامج يتطلب تطوير كتيب شامل ،  
وحدات تدريبية ، ونماذج إجراءات العمل ، ولجان مراجعة خارجية ،  
وموظفي دعم بدوام كامل ، ودعم تقني مناسب .

إن وضع البرامج لفترة اختبار قد يخضع للاستئناف الرسمي (أنظر الهدف رقم  
7).

(هـ) تطوير نظام لاستثناء البرامج الأجنبية المعتمدة والمطروحة من قبل مؤسسة  
عمانية للتعليم العالي من مطلب اعتماد البرامج في عمان على أساس وجود  
نظام جيد ومقبول لضمان الجودة في البلد الأجنبي.

النظام الوطني لاعتماد البرامج يسمح (وبالطبع يشجع) ويحتاج إلى إجراءات  
للاعترااف بالاعتماد الأجنبي الفعال عندما يكون ذلك مناسباً. تم تصميم نظام  
التعليم العالي الخاص مع اشتراط أن البرامج المستخدمة معتمدة عالمياً. وقد  
كانت هذه طريقة معقولة لسرعة إدخال برامج التعليم العالي إلى البلاد. متطلبات  
نظام الجودة في التعليم العالي بعمان (ROSQA) تنص على أنه (عند قيام  
مؤسسة عمانية باستخدام برامج بالاشتراك مع جامعة خارجية والشهادات  
الممنوحة كتلك الممنوحة من الجامعة الخارجية ، يجوز استخدام مسمى الشهادة  
المستخدم من قبل الجامعة الخارجية ، شريطة أن تكون أنظمة الجامعة الخارجية  
لمنح الدرجة لا تقل عن المتطلبات الموضحة في إطار عمل المؤهلات العمانية)  
(الباب 4 (ج) ، الملخص التنفيذي ص6). ومع هذا ، فإنها لا تفرق في طريقتها  
بين اعتماد الدرجات محلية المنشأ ، والدرجات الممنوحة من قبل مؤسسات  
أخرى معتمدة للتعليم العالي.

يجب استثناء برامج التعليم العالي المعتمدة بواسطة جهات اعتماد أجنبية وتستخدم  
من قبل مؤسسات عمانية للتعليم العالي من نظام اعتماد البرامج العماني. هناك  
عدد من الأسباب الفلسفية والواقعية وراء ذلك.

يجب احترام حقوق الملكية الفكرية لبرنامج مملوك لمؤسسة أجنبية ويتم اعتماده  
في بلد آخر (لكن يرجى الرجوع أيضاً إلى الغرض 1-3-1-3-1 (ح) ، مثلما يجب ذلك  
من قبل تشريعات وكالة ضمان الجودة الخارجية (EQA) الأجنبية. ويجب على  
مؤسسة التعليم العالي العمانية عدم تمرير هذا البرنامج على أنه ملك لها ، ما لم  
يوافق الشريك الأجنبي صراحة على هذا التحويل للحقوق ويتخلى عن اعتماده

الخاص للبرنامج في عمان. وفي هذه الحالة ، يخضع البرنامج لإجراءات اعتماد البرامج المعمول بها في عمان (انظر إلى الغرض 6-3-ج).

إذا قامت مؤسسة التعليم العالي العمانية بإدخال بعض التعديلات الثانوية في البرامج فإن ذلك لا يؤثر على وضع الاعتماد بالنسبة للبرنامج. إما إذا قامت المؤسسة بإدخال تعديلات جوهرية في البرنامج وترغب في استخدامه كبرنامج خاص بها ، ففي هذه الحالة يخضع البرنامج إلى إجراءات اعتماد البرامج المعمول بها في عمان (انظر الغرض 6-3-ج).

قد تكون هناك مشكلات بشأن المعايير إذا تم اعتماد نفس البرامج في بلدين مختلفين. أحيانا قد تكون المعايير في عمان والمعايير في البلد الأجنبي حصرية في أجزاء منها. قد يخلق ذلك مشكلات لمؤسسة التعليم العالي هي في غنى عنها (هناك أمثلة على ذلك حدثت في منطقة الخليج).

هناك أيضاً مشكلات أخرى تترتب على اعتماد البرامج في بلدين مختلفين. وتحديداً ، فإنها قد تزيد من إمكانية منح مؤهلين مختلفين لبرنامج دراسي واحد. ويعد هذا أحد الأمثلة الخفية (لتعدد المؤهلات) ، والتي ينتهي فيها الطالب بالحصول على مؤهلات أكبر كثيراً من الدراسة التي قام بها فعلياً ، وبذلك من المحتمل تضليل أصحاب العمل (انظر الغرض 1-3-ط).

أخيراً ، فإن المبادئ الإرشادية تنص على أنه يجب على الأنظمة محاولة تخفيف الأعباء الإدارية عن القطاع قدر الإمكان. وإذا خضع برنامج بالفعل إلى إجراءات كافية لضمان الجودة ، فعندئذ لا فائدة ترجي من إخضاعه مرة أخرى لمزيد من الإجراءات. إن السماح بالاعتراف بالاعتماد الأجنبي سوف يقلل أيضاً من الأعباء الملقاة على عاتق مجلس الاعتماد العماني ويتيح إستكمال إجراءات الاعتراف بسرعة أكبر.

بالرغم مما تقدم ، فإنه ليس من الحكمة السماح للقطاع بتقديم برامج أجنبية دون وجود أي مراجعة عليها. إن عملية (طاحونة المؤهلات) تنمو بسرعة والتي بموجبها يقوم الطالب بالدفع للحصول على مؤهل غير واقعي وهناك العديد من الأمثلة للبرامج التي ، بالرغم من أنها تطلب أن يقدم الطالب عملاً محدداً ، إلا أنها أقل كثيراً من المعايير التي يمكن قبولها في عمان.

ليس لدى عمان في الوقت الراهن وسيلة قوية لتحديد مدى فعالية الأنظمة التي بموجبها تحافظ المؤسسة الزميلة على معايير مماثلة لاعتماد برامجها التي تعرضها في عمان. الملحق (ن) يتضمن الإجراءات المقترحة للاعتراف بالبرامج. لقد قصد أن تكون إجراءاتها أخف من إجراءات الاعتماد الكامل للبرامج ، شريطة الوفاء بالمعايير اللازمة للاعتراف. وحتى يتسنى الاعتراف ببرامج أجنبي يجب أن يفي بالشروط الآتية:

◀ أن تكون مؤسسة التعليم العالي العمانية وكيلاً معتمداً (انظر الهدف 5-3-ج).

◀ أن يكون قد تم اعتماد البرنامج بالطريقة المعترف بها في الولاية ببلد المنشأ.

◀ أن يكون تم اعتماد مؤسسة التعليم العالي الأجنبية بالطريقة المعترف بها في الولاية ببلد المنشأ.

◀ يجب أن تقدم مؤسسة التعليم العالي الأجنبية تعهداً كتابياً بأن جودة البرنامج (من جميع جوانبها) في عمان تماثل جودة البرامج في بلد المنشأ (إذا كان البرنامج لا يستخدم في بلد المنشأ فمن غير الممكن الاعتراف به باستخدام هذه العملية). و

◀ يجب أن يوجد لدى بلد المنشأ آلية موثوق بها لضمان الجودة الخارجية والتي تشمل إمكانية انتقال البرنامج لتدريسه في دولة أخرى ، وأنها وضعت في الاعتبار الآلية المستخدمة من قبل مؤسسات التعليم العالي الأجنبية لتنفيذ التعهد أعلاه ووجدت أنها مناسبة.

إذا تم الوفاء بالشروط أعلاه ، يتم الاعتراف الرسمي باعتماد تلك البرامج في عمان دون إخضاعها إلى إجراءات مراجعة منفصلة. وعند اجتياز البرنامج لهذه الإجراءات فإن وضعه الرسمي هو (برنامج معترف به) . وهو - بغرض كافة الأغراض العملية - يعادل البرنامج المعتمد محلياً.

قد تخضع إجراءات الاعتراف بالبرنامج إلى استئناف رسمي (أنظر الهدف 7). ومع هذا ، فإن القرارات المتخذة من قبل دول أخرى تكون خارج تشريعات نظام الاستئناف العماني.

(و) تطوير وتطبيق معايير الاعتراف بوكالات ضمان الجودة الخارجية العالمية التي تسهل فعالية ضمان الجودة للبرامج الانتقالية.

حتى يتسنى تطبيق الغرض (6-3-هـ) بفعالية ، لا بد من وجود طرق لتحديد ما إذا كانت إجراءات ضمان الجودة في الدول الأجنبية موثوق بها وفعالة بوجه عام ولها علاقة بأنشطتها الانتقالية بوجه خاص. أوضحت الخبرات العالمية بأن إجراءات ضمان معادلة جودة البرنامج ، والأهم من ذلك ، محصلات تعلم الطالب بين الجامعات المحلية في بلد المنشأ وتدرسه في بلدان أخرى ليست بالضرورة فعالة. هناك العديد من العناصر الهامة المختلفة في البيئة التعليمية ، مثل التفسير القريني لمضون البرنامج ، وجودة الموظفين ، والمصادر المرجعية المكتبية ، وتوفير أنظمة دعم تعلم الطالب والتربية التعليمية السابقة للطالب. ولهذه الأسباب ، فإن وكالات ضمان الجودة مثل هيئة ضمان الجودة (QAA) منتدى الجودة للجامعات الإستراتيجية (AUQA) تقوم بإجراء تدقيق للبرامج الانتقالية.

وفي الواقع فإن مصطلح (الاعتماد الدولي) يعتبر مضللاً إلى حد ما ، فهو يدل ضمناً بأن الاعتماد له وضعية الاعتراف به عالمياً. وفي عدد قليل جداً من الحالات قد يكون ذلك حقيقياً. هناك جهات اعتماد دولية موثوق بها مثل نظام تحسين الجودة الأوروبي (EQUIS) وهيئة ضمان الجودة البريطانية (QAA) التي تطبق معايير اعتماد ثابتة حول العالم. ومع هذا ، وفي معظم الحالات فإن شرعية الاعتماد تقتصر على مؤسسات وطنية أو تشريعات مؤسساتية محددة فقط. تلك التشريعات ليست لديها بالضرورة وسائل قوية لضمان أن مجال إجراءات الاعتماد بها يمتد ليغطي بالقدر الكافي الأنشطة الانتقالية. وقد عالجت هيئة ضمان الجودة البريطانية (QAA) ومنتدى الجودة للجامعات الإستراتيجية (AUQA) هذا القلق من خلال وضع إجراءات صارمة لتدقيق الجودة للدول الخارجية.

سيتم تطوير قاعدة بيانات تتضمن تقييماً لوكالات ضمان الجودة الخارجية ومؤسسات التعليم العالي الأجنبية على أساس المعايير لتحديد ما إذا كانت تتمتع بمصداقية كافية أم لا فيما يتعلق بقبول تقاريرها بغرض الاعتراف بالبرامج (الهدف 6-3-هـ). يتطلب الأمر أيضاً وضع تلك المعايير ، وفيما يلي بعض الأفكار الأولية بهذا الشأن.

يجب أن تكون وكالة ضمان الجودة الخارجية على الأقل عضواً في الشبكة العالمية لوكالات ضمان الجودة في التعليم العالي (INQAAHE). ويجب أن يتضمن مجال التفويض الممنوح لها إعداد تقييم شامل للأنشطة الانقالية لمؤسسات التعليم العالي سواء في التصميم أو في الممارسة. كما يجب عليها الالتزام ظاهرياً بضوابط الممارسات الجيدة.

هناك بعض الدول التي تسمح لمؤسسات معينة للتعليم العالي بأن تكون مؤسسة للاعتماد الذاتي. وهذا يعني أنه بإمكان تلك المؤسسات وضع برامجها الخاصة للتعليم العالي والترويج لها كما لو كانت كاملة الاعتماد دون الحاجة لموافقة خارجية. وبالطبع فإن الاعتماد من قبل مؤسسات الاعتماد الذاتي لا يكفي لأغراض الاعتراف، ما لم تخضع تلك المؤسسات نفسها لإجراءات ضمان الجودة الخارجية. أحد الأمثلة على ذلك هي استراليا حيث يتم تفويض الجامعات من قبل الدولة باعتماد برامجها الخاصة إلا أن هذا الاعتماد الذاتي يخضع للتدقيق من قبل وكالة الجودة في الجامعات الأسترالية (AUQA).

يجب أن يتطلب التسجيل في السجل التوقيع من قبل كل من المجلس ووكالة ضمان الجودة الخارجية نفسها، وذلك نظراً لأن الوكالة قد لا ترغب في أن تكون ملزمة بمسؤولية التأكد من أن إجراءات الاعتماد التي تقوم بها سوف تستمر لتتضمن بما يكفي اعتبارات الأنشطة في عمان. ولهذا السبب أيضاً يجب أن يكون التسجيل لمدة محدودة قابلة للتجديد.

(ز) تطبيق توثيق مناسب لوضع اعتماد البرنامج:

ترغب مؤسسات التعليم العالي في الحصول على مزايا تسويقية من وراء جعل برامجها معتمدة. في حين أن الطلبة وعائلاتهم وأصحاب العمل الذين يوظفون الخريج يريدون الحصول على أدلة ملموسة عن جودة البرنامج. وهذا يمكن إثباته من خلال توثيق رسمي لوضع اعتماد البرنامج. هناك خمسة جوانب لمثل هذا التوثيق.

أولاً: يقوم مجلس الاعتماد بإنشاء قاعدة بيانات على شبكة المعلومات تتضمن جميع البرامج المعتمدة (انظر الغرض 11-3-أ).

ثانياً: يقوم مجلس الاعتماد بإصدار شهادة رسمية إلى مؤسسة التعليم العالي أو وزارة التعليم العالي في حالة ترخيص البرنامج إذا كان ذلك ضمن مسؤولياتها.

سوف تحمل هذه الشهادة رقماً متفرداً لاعتماد البرنامج. هذا الرقم سوف يساعد في البحث عن المعلومات المتعلقة بوضع اعتماد البرنامج في قاعدة البيانات على شبكة المعلومات.

ثالثاً: يتم تزويد مؤسسة التعليم العالي بشعار وصيغة والرقم المتفرد المتعلق بوضع اعتماد البرنامج ليتم استخدامها في كافة المطبوعات العامة المتعلقة بالبرنامج (مثل كتيبات الترويج والنشرات والملصقات .. الخ) بالإضافة إلى شهادة الدرجات الأكاديمية للطالب.

رابعاً: يجب التخلي عن ضرورة تصديق وزارة التعليم العالي على الشهادة الممنوحة للطلبة بالنسبة للبرامج المعتمدة ، حيث أن ذلك يعد مطلباً بيروقراطياً كثير الأعباء وقليل الأهمية. يجب على مؤسسات التعليم العالي أن تصدر شهاداتها الخاصة بنفسها ، وأن تقدم قائمة بالخريجين إلى وزارة التعليم العالي (حتى يتسنى لصاحب العمل الذي يعين الخريج أو مؤسسات التعليم العالي التي تقبل الخريج في دراسات علياً أن يتحققوا من صحة الشهادات المقدمة من الخريج). وفي حالة ظهور شهادات مزورة وتم التوصل إلى أن مؤسسة التعليم العالي هي التي قامت بذلك ، فإنه يكون بمقدور وزارة التعليم العالي فرض عقوبات شديدة على المؤسسة المعنية.

أخيراً ، فإن وضع الاعتماد سوف يحدد اللغة الأولى في التدريس ويتم تضمين هذه المعلومة أيضاً في الحالات الأربع المذكورة أعلاه. وإذا ما تم لاحقاً تدريس البرنامج بلغة أخرى فإن ذلك لن يتم اعتباره كبرنامج معتمد.

## الهدف السابع: الاستئناف

7 - الاستئناف:

1-7 الهدف :

سوف ينظر إلى نظام إدارة الجودة على أنه عادل وموثوق به من خلال دعمه بإجراءات استئناف احترافية تقي بالمعايير الدولية.

2-7 الخلفيات :

الغرض من الاستئناف هو ضمان حصول المعنيين على الثقة الكاملة في احترافية ونزاهة عملية صنع القرار. إن عملية الاستئناف تقلل من فرصة إجهاض العدالة والإجراء القانوني المترتب على ذلك. كما أنه أيضاً يضمن الحصول على المصادقية العالمية بما يؤدي إلى زيادة فرص الاعتراف المتبادل.

تتطلب إرشادات الشبكة العالمية لمؤسسات ضمان الجودة في التعليم العالي (INQAAHE) حول الممارسات الجيدة في أن يكون لدى مؤسسات ضمان الجودة الخارجية إجراءات للاستئناف ضد قراراتها. وفي الوقت الحالي، فإن متطلبات نظام الجودة في التعليم العالي بعمان (ROSQA) لا تتضمن أية إجراءات رسمية للاستئناف ضد قرارات وزارة التعليم العالي (بشأن الترخيص) أو ضد قرارات مجلس الاعتماد (بشأن الاعتماد). وفي ظل غياب إجراءات رسمية للاستئناف، فإن ذلك قد يؤدي إلى لجوء المستأنف إلى إجراءات خاصة به قد تكون غير مهنية أو غير نزيهة.

وفيما يتعلق بالسلطنة، فإنه من المقترح أن يتم تأسيس إجراءات استئناف رسمية يمكن اللجوء إليها في أي من القرارات التالية:

- ◀ القرارات المتضمنة في تقارير تدقيق جودة مؤسسة التعليم العالي (أنظر الغرض 3-4-أ).
- ◀ نتائج الاعتماد أو إعادة الاعتماد الخاصة بمؤسسة التعليم العالي (أنظر الغرض 3-5-ج).
- ◀ القرارات الخاصة بوضع المؤسسة التعليمية تحت المراقبة (أنظر الغرض 3-5-ج).

- ◀ قرار ترخيص البرنامج (أنظر الهدف 6-3-ب).
- ◀ قرارات اعتماد أو إعادة اعتماد البرنامج (أنظر الغرض 6-3-ج).
- ◀ القرارات الخاصة بوضع برنامج معين تحت المراقبة (أنظر الغرض 6-3-د).
- ◀ قرارات الاعتراف بالبرامج (أنظر الغرض 6-3-ه).

الجدير بالذكر بأن المقترح لا يتضمن تطبيق إجراءات الاستئناف على قرارات ترخيص مؤسسات التعليم العالي بالنظر إلى الطبيعة السياسية والاستراتيجية لهذه العملية وسيتم تطبيق الإجراءات القانونية في هذه الحالة.

إذا تم تطبيق إجراءات رسمية لتسجيل المحاضرين (أنظر الهدف المساند 10-3-ج) فقد تكون هناك حاجة لأن تخضع لإجراءات الاستئناف. ومع هذا فلم يتم التطرق إلى هذه الإمكانية في هذا الجزء.

### 3-7 الأهداف المساندة والإستراتيجيات:

(أ) تطوير وتطبيق سياسات الاستئناف التي يمكن اعتبارها عادلة وقوية ونهائية في جميع إجراءات الاعتماد وتدقيق الجودة.

إن تطوير نظام جيد للاستئناف يتضمن إجراءات مستقلة وعادلة وشفافة تلغي الحاجة للجوء إلى إجراءات قضائية أخرى.

وتتضمن السياسات المحددة لهذا الغرض الآتي:

- أسس الاستئناف: هناك الكثير من النماذج لذلك في الأنظمة القانونية والتي يمكن الاستفادة منها كنموذج قياسي أو معياري، ولكن الأكثر ملائمة في هذه الحالة هو السماح بالاستئناف فقط في حالة عدم إتباع لجنة المراجعة/التقييم المعايير والسياسات والإجراءات المعمول بها بشكل صحيح للوصول إلى التوصيات الخاصة بالإعتماد وبالتالي تأثر القرارات الصادرة من مجلس الاعتماد والمستندة على تلك التوصيات. وفي هذا الجانب يجب عدم قبول طلبات الاستئناف التي تقدم على أساس عدم الرضا بالقرار بدون تقديم الإثباتات الكافية عن عدم إتباع الإجراءات والمعايير بشكل صحيح.

• التأكيد من أن تكاليف الاستئناف يتم تقاسمها بشكل مناسب بين الأطراف بطريقة لا تؤدي إلى إلحاق الضرر بمن تقدم بطلب الاستئناف. كما يجب على مجلس الاعتماد تحمل التكاليف المباشرة التي تقع عليه في حالات الاستئناف التي تم تأييدها، أما بالنسبة للتكاليف المباشرة التي تقع على المجلس عن طلب الاستئناف الذي تم رفضه فيجب أن يتحملها المستأنف.

• اقتصار المطالبات على الضرر: دون الإضرار بحق المستأنف بموجب القانون، لا يحق للمستأنف المطالبة بتعويض عن الضرر ضد مجلس الاعتماد في حالات الاستئناف الذي تم تأييدها ما لم يتم إثبات وبشكل قاطع عدم نزاهة عملية الاعتماد التي قام بها المجلس.

إن مجلس الاعتماد هو الجهة المسؤولة عن وضع سياسات الاستئناف، و نرحب بأراء القطاع حول هذا الموضوع.

(ب) تطوير وتطبيق إجراءات الاستئناف لدعم سياسات الاستئناف:

يتضمن الملحق (c) الإجراءات المقترحة لعملية الاستئناف. وقد يتطلب ذلك إعداد كتيب شامل، ودورات تدريبية، ونماذج لإجراءات العمل، ولجان مراجعة خارجية، وموظفي دعم متفرغين، ودعم تقني مناسب. وباختصار، فمن المقترح القيام بما يلي:

◀ يتم رفع طلب الاستئناف إلى معالي وزير التعليم العالي الموقر في حال كان الاستئناف ضد قرار صدر من قبل مجلس إدارة مجلس الاعتماد.

◀ يترأس سعادة وكيل وزارة التعليم العالي كافة جلسات الاستئناف.

◀ تضم لجنة الاستئناف كل من سعادة وكيل وزارة التعليم العالي بالإضافة إلى عضوين من سجل المراجعين الخارجيين الذين لم يشاركوا في العملية المستأنف بشأنها، بالإضافة إلى أعضاء آخرين ليس لديهم تضارب في المصالح.

◀ يتم تشكيل لجان الاستئناف لكل حالة على حدة (أي أن العضوية سوف تتغير في كل حالة استئناف جديدة).

- ◀ يجب على المستأنف إعداد طلب الاستئناف وفقاً لمعايير محددة (وفقاً لما تم مناقشته في الغرض 7-3-أ).
- ◀ يتولى عضو متخصص من مجلس الاعتماد من الذين لم يشاركوا في النشاط المستأنف بشأنه بتقديم الدعم التنفيذي للجنة الاستئناف.
- و تتولى وزارة التعليم العالي مسؤولية إعداد إجراءات الاستئناف. ونرحب بآراء القطاع حول هذا الموضوع.

### (ج) النظر في تأسيس نظام المحقق المستقل للتعامل مع شكاوى الطلبة:

إن احد نتائج البيئة التنظيمية لتقديم ضمان الجودة بمصادقية لمؤسسة التعليم العالي هو إخضاع مؤسسة ضمان الجودة الخارجية للمساءلة. إلا أن إجراءات الاستئناف الموضحة في هذا "الهدف" متاحة فقط لمؤسسات التعليم العالي التي ترغب في الاستئناف ضد إجراءات التدقيق أو إجراءات الاعتماد. ومع هذا ، هناك آخرون قد يرغبون في اللجوء إلى التظلم ، من بينهم الطلبة كمثل واضح على ذلك. إلا أن إجراءات التظلم الموضحة في هذا "الهدف" لا توفر الآلية المناسبة للتعامل مع شكاوى الطلبة.

وبناءً على ذلك، يجب على مؤسسة التعليم العالي أن يكون لديها إجراءاتها الخاصة للتعامل مع شكاوى الطلبة. ومع هذا، فقد تكون هناك حالات يرغب الطالب فيها إلى أخذ شكواه إلى ما هو أبعد من إطار المؤسسة التعليمية. وينطبق هذا تحديداً إذا اعتقد الطالب إن إجراءات التعامل مع الشكاوي بالمؤسسة ليست جيدة.

وعلى الرغم من أن المحاكم تعتبر أحد الآليات الخارجية للتعامل مع شكاوى الطالب إلا إن اللجوء إليها قد يعتبر رسمياً أكثر من اللازم ومكلفاً وغير ملائم و هناك آليات أخرى يمكن النظر فيها و تتضمن إجراءات الوساطة والتحكيم بالإضافة إلى القضاء. وقد تكون هناك إجراءات من الصعب على المحاكم القيام بها لذا فإن البديل المتاح هو تأسيس نظام وطني لمحقق مستقل تكون لديه صلاحيات قانونية (من خلال مرسوم سلطاني) لحل شكاوى الطلاب باستخدام تلك الصلاحيات.

تجدر الإشارة إلى أن وزارة التعليم العالي قد اضطلعت ببعض تلك المسؤوليات فيما يتعلق بمؤسسات التعليم العالي الخاصة خلال زيارتها الإشرافية إلا أن ذلك لا يتم بشكل منتظم ودوري فيما يتعلق بالتوقيت.

## الهدف التاسع: ضمان جودة التدريب على البحوث

9 -ضمان جودة التدريب على البحوث:

### 1-9 الهدف:

أن يضمن نظام إدارة الجودة على قيام قطاع التعليم العالي بلعب دور رائد في تطوير القدرات والإمكانيات المتعلقة بإعداد البحوث الوطنية.

### 2-9 الخلفيات :

لقد كان بالإمكان تضمين الأهداف المساندة لهذا الهدف مباشرة ضمن أحد الأهداف الرئيسية الأخرى (خصوصاً الهدف 3 و 6). إلا أنه نظراً لكونه يمثل موضوعاً جديداً وفي غاية الأهمية فقد تم تناوله بشكل منفصل تحت هذا الهدف لتسهيل تكريس المناقشة حوله.

إن هذا الهدف يفترض - مع وجود خلاف حول ذلك - بأن جودة التعليم العالي مرتبطة و بشكل وطيد مع البحوث التي تنتجها، وأن التعليم العالي والبحاث يحققان معاً فائدة مشتركة فيما بينهما. لقد أوضحت وزارة التعليم العالي في الكتيب السنوي الذي تصدره المديرية العامة للجامعات والكليات الخاصة حول مؤسسات التعليم العالي الخاصة بأن هذه المؤسسات "يتوقع منها أن يكون لديها استراتيجية خاصة بها لإعداد البحوث"، وفي الوقت ذاته، يشير واقع الحال إلى أنه لا يوجد حتى الآن أية جامعة أو كلية خاصة تستطيع استيفاء ذلك.

لقد صدر مؤخراً مرسوم سلطاني بشأن إنشاء مجلس للبحث العلمي ليكون مسؤولاً عن تمويل المشاريع البحثية الهامة في السلطنة. إن الغرض من هذا الهدف هو مساعدة مجلس البحث العلمي على إدراك أن التعليم العالي يلعب دوراً جوهرياً وأساسياً في تطوير القدرات والكفاءات الوطنية التي تقوم بإعداد البحوث والتدريب عليها معاً.

و قد يرى مجلس البحث العلمي بأنه هو الجهة المعنية بمتابعة تنفيذ بعض أو جميع الأهداف المساندة ضمن هذا الهدف بدلاً من وزارة التعليم العالي أو مجلس الاعتماد. إلا إنه من الأهمية بمكان إيجاد الفرصة المناسبة لدارسة إمكانية وسبل التعاون بين الجهات المعنية.

### 3-9 الأهداف المساندة والإستراتيجيات:

(أ) وضع وتصميم ونشر مسابقات تدريبية متخصصة حول طرق البحث العلمي، وإعتبار هذه المسابقات متطلب أساسي ضمن برامج الدرجات العلمية الممنوحة في السلطنة.

قد يكون المكان الأنسب لهذا الغرض هو الهدف رقم (3)، ولكن تم التعامل معه بشكل منفصل هنا بغرض تسهيل مناقشته خاصة فيما يتعلق بإدراج موضوع التدريب على البحوث في نظام إدارة الجودة الوطني للتعليم العالي بسلطنة عُمان.

وفي هذا الجانب يقترح تصميم أو تطوير مساقين وطنيين حول طرق إعداد البحث العلمي، أحدهما في مستوى الدرجة الجامعية الأولى والآخر في مستوى الدراسات العليا (الماجستير وما يعادلها)، على أن تتضمن كلاهما طرق البحث الكمي و النوعي معاً. إن الغرض من وجود هذه المسابقات هو تعريف الطلبة بطرق البحث في مرحلة مبكرة للبدء في تنمية مهارات التحليل النقدي لديهم. ومن المتوقع أن يتم إدراج هذه المسابقات بحسب مستواها في جميع البرامج المؤدية للحصول على درجة البكالوريوس و درجة الماجستير.

و يقترح لإعداد الخطة التدريبية لهذا الهدف، تشكيل فريق عمل يترأسه أحد الأكاديميين من ذوي الخبرة المناسبة مع دعم الفريق بأحد الاستشاريين الخبراء والذي سيعمل كمسؤول تنفيذي عن الخطة. كما يقترح أن يضم الفريق في عضويته الخبرات الآتية:

- ◀ خبرات تربوية .
- ◀ خبرات بحثية .
- ◀ أكاديميين من مختلف فروع الفنون والعلوم والعلوم الاجتماعية.
- ◀ خبرات وطنية وعالمية متنوعة تعبر عن وجهات نظر مختلفة.

كما سيتم السماح لمؤسسات التعليم العالي بتقديم مسابقاتها أو برامجها الخاصة حول طرق البحث العلمي بدلاً من المسابقات الوطنية المقترحة في حال ثبت أن معايير المسابقات التي ستقدمها مساوية أو أعلى منها على أن يتم التحقق من ذلك من قبل لجان مراجعة اعتماد البرامج. علاوة على ذلك فإنه لا يوجد في الخطة

المقترحة ما يمنع من قيام مؤسسة التعليم العالي من تقديم برامج إضافية غير تلك المقترحة في الخطة في حال رغبت بذلك.

(ب) تطوير ونشر معايير الاعتراف بإنتاجات الباحثين والأعمال الإبداعية على المستويين الوطني والدولي.

وكما هو الحال بالنسبة لإدارة الجودة في التعليم العالي، فإن تطوير نظام جودة البحوث العلمية يتطلب وجود بعض المكونات الأساسية أحدها هو تطوير معايير الاعتراف بجودة نتائج البحث العلمي.

إن الغرض من هذا الهدف (والهدف الذي يليه) هو تشجيع نشر نتائج البحوث في المجالات الدولية المحكمة والكتب والنشرات وما يماثلها من وسائل نشر نتائج البحوث وذلك من خلال زيادة الوعي حول ما يعتبر معايير مناسبة للنشر. تركز معايير النشر على مجموعة من النتائج مثل الأعمال الخلاقية التي لا يمكن نشرها من خلال طرق النشر التقليدية (مثل التأليف الموسيقي، العروض الموسيقية والمسرحية، والمعارض الفنية).

إن تطوير تلك المعايير بلا شك سوف يساعد الناشرين والباحثين ومؤسسات التعليم العالي ومؤسسات الاعتماد على تقييم البحوث المختلفة، كما إنه وبعد الموافقة عليها يمكن أن تكون موضوع أحد المسابقات التدريبية لدى مؤسسات التعليم العالي (أنظر الهدف 12-3-ب).

(ج) تطوير وتطبيق إجراءات اعتماد نشر نتائج البحوث:  
إن نشر نتائج البحوث في وسائل النشر المعترف بالتزامها بالمعايير الدولية سوف يكون له بدون شك نتائج إيجابية في صالح سمعة التعليم العالي بالسلطنة على الصعيد الدولي بوجه عام. إن عدد المجالات العلمية العمانية في تزايد مستمر، إلا أنه لا يوجد حتى الآن نظام رسمي للتحقق من مدى التزام هذه المجالات بالمعايير الدولية في نشر نتائج البحوث.

قد يكون بالإمكان تطوير عدد من الإجراءات للتحقق من استيفاء المنشورات بالمعايير الدولية (المحددة في الهدف 9-3-ب) ويمكن في ذلك الإستعانة بالخبرات المتنامية لمجلس الاعتماد، كما أن هناك العديد من الدول التي لديها نماذج قد تساعد على تطبيق هذا الغرض.

(د) بناء ووضع قاعدة بيانات لنتائج البحوث المستندة على المعايير المطلوبة. يوجد لدى الدول المتقدمة والتي يمكن اعتبارها كنموذج قياسي في هذا المجال قواعد بيانات لنتائج البحوث الوطنية ولمؤسسات التعليم العالي والتي تتيح مراقبة أنشطة البحوث مقابل الأهداف الموضوعية، كما تساعد في إعطاء البيانات المناسبة حول المخصصات المالية المتوفرة للجهود المستقبلية في مجال البحث. إن كمية البحوث في السلطنة تعد قليلة للغاية ولا توجد بالضرورة حاجة ملحة إلى وجود نموذج دولي لمراقبة نتائج البحوث وقد يؤدي بناء نظام وطني أكثر فاعلية. إلا أن هناك عدد من المزايا الأخرى التي قد تحققها قاعدة البيانات من بينها المساهمة في إظهار نجاح قطاع التعليم العالي العماني في تقوية العلاقة بين التعليم والبحوث من خلال إتاحة وتسهيل الوصول إلى نتائج البحوث العمانية بشكل سريع.

ومن المقترح أن يقوم مجلس الاعتماد بالسلطنة بتأسيس هذه القاعدة نظراً لإمكانية توفر البيانات المطلوبة من خلال إجراءات الاعتماد الواردة في الهدف رقم 9-3-ب.

## الهدف العاشر: ضمان جودة التدريس

10-ضمان جودة التدريس:

10-1 الهدف :

جودة التدريس في التعليم العالي يجب أن ترقى إلى المستويات التي يمكن مقارنتها مع الدول التي وصلت إلى أعلى المستويات، بغرض توفير أفضل طرق التدريس للطلاب.

10-2 الخلفيات :

لقد أشارت مسودة (الخطة الإستراتيجية للتعليم) إلى أهمية جودة التدريس وتقدمت بتوصيات حول تعيين وتدريب وتقييم والإشراف على هيئة التدريس (ص 97-105). وقد تركزت تلك التوصيات أساساً على تحسين جودة التدريس في مستوى التعليم الأساسي والمستوى ما بعد التعليم الأساسي لضمان إعداد الطلاب جيداً للالتحاق بدراسات التعليم العالي أو غيرها من المجالات بعد التعليم الأساسي.

إن القصد من هذا الهدف هو تركيز الاهتمام بأن تدرك هيئات التدريس في التعليم العالي بأن لديهم مهنتين: الأولى هي مجال تخصصهم، والثانية دورهم كمعلمين في التعليم العالي.

10-3 الإستراتيجيات والأهداف المساندة :

(أ) وضع مبادئ جودة التدريس في التعليم العالي:  
في عام 1954 اقترح (بنجامين بلوم) أن يتضمن تصنيف التعلم على النحو التالي:

- ◀ المعرفة (وتتضمن المعرفة العامة أو التذكر)
- ◀ الفهم (حيث يتم إدراك العلاقة بين معلومة وأخرى ، وحيث يمكن وصف مضمون المعرفة).
- ◀ التطبيق (حيث يمكن استخدام المعرفة في وضع جديد).
- ◀ التحليل (حيث يتم تجزئة المشكلة المعقدة إلى مكونات أصغر يمكن العمل على حلها).

- ◀ التركيب (ويتضمن تكوين المنتج النهائي ، سواء كان ذلك عملاً أو فنياً أو خطة بحثاً ، أو تصميم مصنع جديد .. الخ).
- ◀ التقييم (وتتضمن أحكاماً لتحديد مدى الملائمة والجودة).

وفي عام 1990م قام العالم المشهور بنفس القدر (إيرنست بوير)، باقتراح تصنيف معدل للعلوم يتضمن الآتي:

- ◀ علوم الاكتشاف، والتي تسهم في زيادة رصيد المعرفة البشرية.
- ◀ علوم التكامل ، والتي تربط بين التخصصات والمضمون وتفسير الاستنتاجات بمفاهيم أكثر شمولاً.
- ◀ العلوم التطبيقية ، والتي تجتمع فيها النظرية والممارسة معاً لخدمة العلم .
- ◀ وعلوم التدريس ، والتي تتطلب أعلى أشكال المعرفة .

وعلى مدى سنوات عديدة ، فقد تم تطوير نماذج الممارسات الجيدة في التدريس عالمياً بناءً على تلك المفاهيم للتعليم. هناك العديد من علوم التربية (الكثير منها يوجد بها مشتركات عديدة). وكل منها يناسب برنامجاً معيناً من الدراسة ولا يناسب البرامج الأخرى. علوم التربية تلك تتضمن (ولكنها لا تقتصر على) التعلم من خلال الحفظ ، والتعلم على أساس حل المسائل ، التعلم المتمركز حول الطالب ، والتعلم على أسس الصناعة ، والتعلم بالخبرة .. الخ.

إن سلطنة عمان تمر اليوم بفترة انتقالية من الحقبة التي كان فيها الحفظ والتذكر يهيمنان على علوم التربية، إلى حقبة يتركز فيها التعلم على التحليل النقدي، ومهارات حل المسائل والالتزام بالتعلم المستمر مدى الحياة. أشارت مسودة الخطة الاستراتيجية للتعليم إلى أنه (بالرغم من حدوث بعض التحسن في طرق التدريس ، وما ترتب عليها من زيادة فعالية ومرونة في التدريس ، إلا إن الطرق التقليدية ما تزال تهيمن على الكثير من مؤسسات التعليم العالي العمانية) (ص 15).

لا يمكن الافتراض بأن هيئات التدريس في مؤسسات التعليم العالي سوف تدرك فوراً تأثيرات هذا التحول في طرق التدريس. ومن هنا ، قد يكون من المناسب تشكيل فريق عمل يقوم بوضع المبادئ التي تمثل ممارسات جيدة للتدريس في التعليم العالي العماني. بعدها يمكن نشر تلك المبادئ ومناقشتها ضمن القطاع لزيادة الوعي وإعطاء دفعة لأنشطة التطوير المهني المناسبة.

## (د) تصميم برنامج لمنح شهادة عليا في تدريس التعليم العالي

إن الكثير من التطوير المهني لهيئة التدريس هو عملية مستمرة وتقع في نطاق العمل (أي في مؤسسات التعليم العالي). ويتضمن ذلك عقد حلقات دراسية، ودورات تدريبية داخلية ، وحضور المؤتمرات المتخصصة والمشاركة في مجموعات العمل المتعلقة بسياسات تعليمية معينة. إن تلك تعتبر المكونات الضرورية لتطوير ثقافة التعلم. ومع هذا فإن هناك أيضاً إمكانية للحصول على مؤهلات رسمية للتدريس.

علما بأن بعض الدول مثل نيوزيلندا وأستراليا قامت بإعداد برامج رسمية لتدريب المعلمين في التعليم العالي على مدى ما يزيد عن عقد من الزمن. وهذه البرامج يتم تقديمها من قبل مؤسسات التعليم العالي نفسها. وقد توفر تلك البرامج نموذجاً للمؤهل الرسمي الذي يمكن استخدامه في عمان.

في ضوء ذلك ، من المقترح منح شهادة عليا في تدريس التعليم العالي بسلطنة عمان إلى المدرسين الذين يعملون في مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة. قد يكون بالإمكان استيراد البرنامج الذي يمنح هذه الشهادة من مؤسسة تحظى بمصداقية وسمعة جيدة لضمان تقديم ممارسات ونظريات تربوية جديدة لقطاع التعليم العالي العماني. ومن الممكن أن تتولى إحدى مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان إدارة البرنامج (مثل جامعة السلطان قابوس أو كلية من كليات التربية) ، ويتم تقديمه باستخدام الجمع بين طريقة التدريس المباشر (وجهاً لوجه) ، وطريقة النشر على شبكة المعلومات (التعليم عن بعد). كما يمكن تقديم البرنامج خلال السنوات الأولى كبرنامج معترف به (أنظر الهدف 6 المساند-3-هـ) ولكن مع الوقت بالإمكان تحويل حقوق الملكية الفكرية لهذا البرنامج إلى مؤسسة محلية وقد يتم اعتماده كمؤهل عماني.

ربما ترغب وزارة التعليم العالي وعمداء الكليات النظر في إمكانية جعل الحصول على هذه الشهادة مطلباً للترقية إلى مستويات محددة (مثل أستاذ مشارك).

وكي يتسنى ضمان نجاح هذا الهدف المساند، ولتدعيم الاستراتيجية الوطنية بشأن التعمين ، ربما تنظر الحكومة في دعم تكلفة هذا البرنامج بالكامل بالنسبة للأكاديميين العمانيين.

تقرير عن ماتم انجازه: يتم حالياً إعداد مقترحات رسمية بالتعاون مع جامعة (موناش) الاسترالية.

### (ج) وضع نظام لتسجيل مدرسي التعليم العالي:

يوجد لدى بعض الدول مجالس لتسجيل المعلمين في أنظمة المدارس الابتدائية والثانوية والدور الذي تقوم به تلك المجالس هو وضع المعايير التي تتطلبها وظيفة المعلم والشهادة بأن المعلم يفي بتلك المعايير وأنه مناسب لشغل الوظيفة. وفي بعض الدول ، فإن تسجيل المعلم هو مطلب قانوني لتوظيفه في المدارس.

تعتبر مجالس تسجيل المعلمين ماثلة تماماً للجهات المهنية الأخرى التي تتطلب من الأفراد تحقيق معايير معينة من التأهيل والخبرة والتطوير المهني المستمر قبل أن يتم تسجيلهم. الأمثلة الشائعة على ذلك تتضمن سجل المحامين وجمعية المهندسين وجمعية الأطباء .. الخ. علماً بأن الفرق الأساسي بين تسجيل المعلمين و الجمعيات المهنية هو أن تسجيل المعلم يكون في الغالب مسؤولية حكومية بدلاً من مسؤولية جهة مهنية نظراً للأهمية التي توليها الحكومة للتعليم من ناحية، ولمدى الدعم من المال العام والرقابة التي تمارسها الحكومة على أنظمة التعليم من ناحية أخرى.

من النادر أن يكون الاعتماد المهني مطلوباً لأساتذة التعليم العالي، والأسباب وراء ذلك معقدة وتاريخية. ففي أنظمة التعليم العالي المتطورة، حيث يكون عضو هيئة التدريس لديه درجة دكتوراه وخبرة في التدريس من جامعات لها سمعة عالية، فإنه من الصعب تقبل فكرة الاعتماد المهني للأساتذة. ومما تجدر الإشارة إليه أن هناك بعض الجمعيات المهنية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات تزعم أنها تضع معايير للأساتذة، فعلى سبيل المثال ، الجمعية الأمريكية لأساتذة الجامعات (AAUP) التي تقول (غرض الجمعية هو تعزيز الحرية الأكاديمية والمشاركة في الرقابة والتنظيم ، وتعريف القيم والمقاييس المهنية الأساسية الجوهرية للتعليم العالي ، ولضمان مساهمة التعليم العالي في الصالح العام). ومع هذا فإن تلك المقاييس لا ترقى لأن تكون معايير يتم اعتماد عضوية الأستاذ مقابل الالتزام بها. إن جمعيات الموظفين الأكاديميين هي في الواقع عبارة عن اتحادات صناعية تضمن حقوق منتسبيها أو مجموعات ضغط سياسي.

أما بالنسبة للدول التي لديها أنظمة نامية للتعليم العالي ، فقد يكون من الصعب عليها جذب وتعيين موظفين يتمتعون بجودة عالية ومؤهلات متقدمة ، وخبرات تدريس

وفقاً لأسس علوم التربية ، وإجادة مناسبة للغة التدريس. كما أن الأكثر صعوبة أيضاً أن الحصول على موظفين لديهم خبرات بحثية ضمن دراساتهم وكفاءة في تصميم طرق التدريس. وفي ظل هذا الواقع ، فإن الفائدة المحتملة من وراء وجود نظام لتسجيل المعلم تصبح أكثر وضوحاً. وقد يكون من المفيد دراسة واستكشاف هذا الهدف المساند.

## الهدف الحادي عشر: توفير المعلومات حول إدارة الجودة الوطنية

### 11- توفير المعلومات حول إدارة الجودة الوطنية:

#### 11-1 الهدف:

يركز هذا الهدف على تجميع البيانات الوطنية في قاعدة بيانات خاصة ليتم تحليلها ونشرها للجمهور – عند اللزوم – بهدف مراقبة التقدم الذي تم إحرازه في خطة إدارة الجودة وكذلك تسهيل المقارنة مع أفضل المستويات العالمية واختيارات الطلبة.

#### 11-2 الخلفيات:

في الوقت الراهن، هناك ندرة في البيانات الوطنية المتعلقة بجودة التعليم العالي وتعد تلك المعلومات ضرورية للغاية حتى يتسنى مراقبة مدى التقدم في تطبيق خطة الجودة. كما أن وجود قاعدة للبيانات سيفيد مؤسسات التعليم العالي التي ترغب في قياس مستوى أدائها مقابل أداء بقية القطاع.

و يجب توخي الحرص لضمان الاستخدام الفعال للبيانات التي يتم تجميعها من مؤسسات التعليم العالي للحد من تعدد وتكرار التقارير المطلوبة من هذه المؤسسات مما سيؤدي إلى تخفيف الأعباء التي يتحملها القطاع في هذا الجانب، وتعزيز التعاون القائم بين وزارة التعليم العالي ومجلس الاعتماد بالإضافة إلى ضمان ثبات وترابط البيانات مع بعضها البعض. وهناك عدد من الوسائل التي تضمن تحقيق ذلك من بينها إجراء مراجعة سنوية لتجميع واستخدام البيانات (بغرض تفعيل استخدام البيانات واستبعاد البيانات الغير ضرورية) وتقاسم البيانات بين وزارة التعليم العالي ومجلس الاعتماد حتى يتسنى تجنب مطالبة المؤسسات ببيانات مزدوجة والتي قد يترتب عنها وجود بيانات غير متسقة أو متضاربة.

#### 11-3 الأهداف المساندة والإستراتيجيات:

- تطوير قاعدة بيانات (أو قواعد بيانات) يمكن استخدامها كوسيلة للبحث و ربط المعلومات ذات الصلة بالمعايير والمعلومات المتعلقة بالاعتماد وجعلها متاحة للجمهور على الشبكة الإلكترونية.

ومن المقترح أن يتم تضمين قاعدة البيانات المذكورة في خطة إدارة الموقع الإلكتروني لمجلس الاعتماد، مع التأكيد على بقاء محتوياتها ملكاً مشتركاً بين وزارة التعليم العالي ومجلس الاعتماد. وتتضمن قاعدة البيانات تحديداً ما يلي:

- ◀ إطار تصنيف مجالات الدراسة (أنظر الغرض 1-3-ب).
- ◀ إطار العمل بالنسبة لتحويل ساعات الدراسة (أنظر الغرض 1-3-ج).
- ◀ الإطار الوطني للمؤهلات (أنظر الغرض 1-3-د).
- ◀ السياسات ذات الصلة بإدارة الجودة في التعليم العالي (انظر الأهداف المساندة رقم 1-3-ح و 1-3-ط على سبيل المثال).
- ◀ قائمة بجميع اتفاقيات الاعتراف المتبادلة مع الأنظمة التعليمية الأخرى (أنظر الهدف المساند رقم 1-3-و).
- ◀ المواصفات الرئيسية للخريج (أنظر الهدف المساند رقم 3-3-أ).
- ◀ معايير تعلم الطالب (أنظر الغرض 3-3-ج).
- ◀ قائمة بجميع مؤسسات التعليم العالي وفقاً لوضعية اعتمادها (أنظر الهدف 5).
- ◀ قائمة ببرامج التعليم العالي المقدمة في كل مؤسسة ووفقاً لوضعية اعتمادها (أنظر الهدف 6).

إن الغرض من وجود قاعدة البيانات هو توفير المعلومات اللازمة للقطاع للإطلاع عليها والالتزام بها، كما إنها تهتم الجمهور من خلال مساعده الطلبة في تحديد اختياراتهم في مجالات التعليم المختلفة. علاوة على ذلك فإن قاعدة البيانات المذكورة ستساعد في بناء ثقة المجتمع الدولي بجودة التعليم العالي العماني. وفي هذا الإطار سيتم التأكد من حفظ ومراقبة المعلومات المتوفرة في قاعدة البيانات وفقاً لشروط وضوابط مناسبة. وبحسب الأحوال سيتم استخدام نفس نظام قواعد البيانات الموجودة لدى وزارة التعليم العالي لتسهيل عملية ربط المعلومات فيما بينها.

(ب) وضع قائمة بمؤشرات الأداء الرئيسية (KPI) متناسبة مع إجراءات المتابعة والمراقبة لجودة التعليم في السلطنة:

إن عملية تطوير قائمة بمؤشرات الأداء الرئيسية (KPI) والتي يتم بموجبها مراقبة جودة التعليم العالي يعد موضوعاً في غاية الأهمية. و تقوم وزارة التعليم

العالي حالياً بتنفيذ مشروع لتأسيس تلك القائمة الخاصة بمؤشرات الأداء الرئيسية.

تعتبر جمعية البحوث المؤسساتية (AIR) ومؤسسة كارنيجي ، من أهم المؤسسات العالمية الرائدة في مجال بحوث مؤسسات التعليم العالي و يمكن الاستعانة بخبراء من هاتين الجهتين عند الحاجة. ولمزيد من المعلومات حولهما يمكن زيارة الروابط التالية: [www.airweb.org](http://www.airweb.org) و [www.carnegiefoundation.org](http://www.carnegiefoundation.org).

(ج) تأسيس وتنفيذ نظام مسح وطني لخبرات ومواقع عمل الخريجين: وفي هذا الجانب يمكن توضيح ثلاثة من أهم المقاييس لجودة التعليم العالي:

- ◀ مراجعة الأقران أو النظراء .
- ◀ استطلاع آراء وملاحظات الطلاب عن مدى جودة تجربتهم التعليمية.
- ◀ معرفة مكان عمل الخريجين (أي إلى أين ذهبوا بعد الانتهاء من دراستهم الجامعية؟).

يمكن القول بأنه قد تم تغطية النقطة الأولى بما يكفي ضمن الأهداف (3) و (10). أما بالنسبة للنقطتان الثانية والثالثة فلما يتم تناولهما حالياً إلا أنهما يعتبران إضافة هامة وذات فائدة كبيرة تساهم في فهم المعنيين في السلطنة لجودة وفعالية نظام التعليم العالي بها.

يقوم مجلس الاتجاه المهني للخريجين (GCCA) بأستراليا و على مدى ما يزيد عن عقد من الزمن بإجراء مسح مزدوج يتضمن استبيان عن الخبرة ومكان عمل الخريج. ويشارك في هذا المسح ه جميع الجامعات الأسترالية ويتم استخدام المعلومات الناتجة عنه بشكل كبير ومكثف. لقد خضع المسح المذكور إلى تحليل ومراجعة مكثفة ونقدية كما طرأت عليه الكثير من التعديلات. و قد يكون بالإمكان الاستفادة من المسح الخاص بهذا المجلس لإجراء مسح مماثل في السلطنة.

## الهدف الثاني عشر: القدرات والإمكانيات العامة

### 12- القدرات والإمكانيات العامة:

#### 12- الهدف :

ستقوم الحكومة بمساعدة قطاع التعليم العالي في تطوير قدراته وإمكانياته للالتزام بنظام إدارة الجودة ، وتوفير الإرادة اللازمة لتجاوزه.

#### 12-2 الخلفيات :

تتضمن مسودة الخطة الإستراتيجية للتعليم كإجراء مطلوب اتخاذه "تطوير برامج وطنية لتعزيز الجودة" -ص 93. وقد تم تصميم هذا الهدف للاستجابة لهذا الإجراء.

إن نظام التعليم العالي في السلطنة يمر بمرحلة مبكرة من التطوير، لذا فإن طلب الالتزام بالمتطلبات التي قد تتجاوز الإمكانيات والقدرات الحالية للقطاع قد تكون له آثار عكسية. وبناءً على ذلك، فإن التركيز خلال الفترة من ثلاث إلى خمس سنوات قادمة يجب أن ينصب على بناء قدرات وإمكانيات القطاع للوفاء بالمعايير المطلوبة. والمسؤولية في ذلك هي مسؤولية مشتركة تقع على عاتق كل من مجلس الاعتماد ووزارة التعليم العالي ومؤسسات التعليم العالي نفسها.

### 12-3 الأهداف المساندة والإستراتيجيات:

(أ) تأسيس شبكة عمانية للجودة لتسهيل الإتصال وتبادل الأفكار والممارسات الفعالة.

لقد أوضحت وزارة التعليم العالي في أحد منشوراتها بأن "التعاون فيما بين مؤسسات التعليم العالي الخاصة محدود للغاية". وقد تم تأكيد ذلك من خلال الزيارات التي قام بها موظفو مجلس الاعتماد لعدد من مؤسسات التعليم العالي الخاصة.

وتنص مسودة "الخطة الاستراتيجية للتعليم كإجراء مطلوب تنفيذه على "تشجيع مؤسسات التعليم العالي على تقاسم المصادر والاستراتيجيات تطوير الجودة فيها بالإضافة إلى تطوير أنظمة فعالة للارتباط ببعضها البعض" (ص 93). وقد

يكون بالإمكان تحقيق ذلك من خلال تأسيس شبكة عمانية للجودة. لقد أثبت استخدام هذه الاستراتيجية في نيوزيلندا (وبنموذج مختلف قليلاً) في أستراليا على فعاليتها وتأثيرها المتواصل في تشجيع المؤسسات على التعاون وتنمية روح المشاركة فيما بينها. إن الدور الذي يمكن أن تقوم به شبكة الجودة قد يتضمن (ولا يقتصر على) ما يلي:

- ◀ توفير نموذج فاعل ومتميز في إدارة الجودة من بين مؤسسات التعليم العالي
- ◀ توفير قناة اتصال غير رسمية بين مجلس الاعتماد ووزارة التعليم العالي ومؤسسات التعليم العالي في الأمور المتعلقة بإدارة الجودة.
- ◀ الحصول على التغذية الراجعة من المؤسسات حول الإجراءات والسياسات والمعايير المقترحة ذات العلاقة.
- ◀ إتاحة تبادل الممارسات الجيدة.
- ◀ تطوير دورات تدريبية (أنظر الهدف 12-3-ب).
- ◀ عقد منتدى سنوي للجودة (مع تقاسم الإحساس بملكيتته وبذلك تتحقق مشاركة أكبر).
- ◀ تحديد المواضيع الدورية التي يمكن مناقشتها والاستفادة منها.
- ◀ المشاركة في مجالس المناقشة الإلكترونية لضمان التواصل المستمر والمنتظم فيما بينهم.

من المقترح أن يقدم مجلس الاعتماد الدعم الإداري للشبكة العمانية للجودة ورعاية موقعها على الشبكة الإلكترونية.

تقرير حول التقدم في المشروع : لقد تم تأسيس الشبكة العمانية للجودة فعلياً وقد تم تدشينها رسمياً برعاية معالي وزير التعليم العالي الموقر في 20 سبتمبر 2006م، كما تم تشكيل لجنة تنفيذية لها، ويتم حالياً مناقشة الترتيبات المالية المطلوبة لإدارة شئونها (للمزيد من المعلومات يرجى زيارة الرابط [www.oac.gov.om/enhancement/oqn](http://www.oac.gov.om/enhancement/oqn)).

(ب) توفير التدريب اللازم للقطاع بشأن المعايير وإجراءات الاعتماد وضمان الجودة:

إن القطاع التعليمي في السلطنة يحتاج إلى مساعدة على شكل برامج تدريبية حول مواضيع إدارة الجودة المختلفة. ويمكن اعتبار التدريب الذي تلقاه القطاع

على مدى السنوات القليلة الماضية متواضع جدا كما إنه كان لأغراض معينة لم يتم تحديد أولوياتها بشكل سليم. فعلى سبيل المثال: تم تنظيم ورشة عمل حول كيفية إعداد الدراسة الذاتية بغرض الاعتماد. ومع الأخذ في الاعتبار تدني المستوى العام للوعي بمواضيع الجودة وأنظمة الجودة في مؤسسات التعليم العالي آنذاك، فإن تلك الورشة كانت سابقة لأوانها (لا يمكن لأي فرد الحديث عن أنظمة للجودة ليس لها وجود أو أن مستوى الوعي العام حولها متدني).

إنه من الأفضل البدء في تدريب مؤسسات التعليم العالي حول نوع أنظمة إدارة الجودة التي قد تحتاج لها، وكيف يمكن لأي مؤسسة تطوير ومراجعة تلك الأنظمة بشكل فعال. إنه بالإمكان تطوير مجموعة متسلسلة من الوحدات التدريبية التي تستهدف احتياجات ومتطلبات القطاع ويمكن تقديمها بأشكال مختلفة سواء كان عن طريق التواصل المباشر (وجهاً لوجه) أو من خلال التواصل الإلكتروني عن طريق شبكة المعلومات (الإنترنت). وقد تم بالفعل تطوير نموذج تدريبي حول تطوير الأساليب لتحسين النتائج أو ما يطلق عليه بإسم "ADRI" (طريقة لتحليل مدى فعالية أنظمة الجودة) وقد تم تقديم هذا النموذج لموظفي مجلس الاعتماد ووزارة التعليم العالي ووزارة القوى العاملة ومؤسسات التعليم العالي المختلفة.

وهنا بعض الأمثلة على المواضيع التي يمكن أن تتناولها الوحدات التدريبية المقترحة وتتضمن الآتي:

- ◀ إجراءات التنظيم والرقابة الجيدة.
- ◀ النماذج القياسية.
- ◀ نماذج لمراجعة المؤسسة وبرامجها .
- ◀ تطوير المناهج وإجراءات الموافقة
- ◀ تناسب المناهج، تطويرها وتقييمها
- ◀ تقييم الطالب لأنظمة التدريس .
- ◀ أنظمة إدارة المخاطر.
- ◀ أنظمة تخطيط ومراجعة أداء هيئة التدريس.

قد يتطلب الأمر في الكثير من الحالات التعاقد مع خبراء لتطوير تلك الوحدات. وبالرغم من وجود العديد من الأمثلة لمثل هذه الوحدات عالمياً والتي من الممكن استخدامها كنموذج قياسي لضمان الحصول على نتائج سريعة ومع أهمية أن تبقى حقوق الملكية الفكرية وحقوق المؤلف ملكاً للجهة التي طورت

تلك الوحدات التدريبية، إلا أن مجلس الاعتماد يجب أن يكون له الحق في استخدام حقوق الملكية الفكرية لأغراضه الخاصة. ومن المتوقع وخلال فترة زمنية قصيرة (قد تكون سنة) أن يكون بالإمكان البدء في تطوير دورات تدريبية حول الممارسات والتطبيقات الجيدة من خلال الشبكة العمانية للجودة (أنظر الهدف 12-3-أ).

تقرير حول التقدم في المشروع : لقد تم تطوير برنامج تدريب وطني مصمم لتلبية احتياجات القطاع لتطوير ثقافة التحسين المستمر للجودة. وفي الوقت الذي كان يتم فيه إعداد مسودة هذه الخطة "خطة إدارة الجودة"، فقد تم تطوير وتنفيذ ما يقارب ثلاثة عشر وحدة تدريبية. ومن خلال التقييم الذي أبداه المشاركون وعدد كبير من الحضور والذي تم الحرص على رصده بشكل مستمر فقد إتضح أن برنامج التدريب الوطني قد أثبت نجاحه وتحقيقه للفائدة المرجوة. كما تم تأسيس موقع على شبكة المعلومات يخص برنامج التدريب الوطني ويتضمن جميع ملفات الوحدات التدريبية والمجالس النقاشية الإلكترونية ذات العلاقة بكل وحدة تدريبية (للمزيد من المعلومات يرجى زيارة الرابط [www.oac.gov.om/enhancement/training](http://www.oac.gov.om/enhancement/training) ). الجدير بالذكر أيضاً أن الشبكة العمانية للجودة قد وافقت على بدء الاضطلاع بمسؤولية إدارة البرنامج التدريبي اعتباراً من مارس 2007م، مع استمرار حصولها على دعم كل من وزارة التعليم العالي ومجلس الاعتماد خاصة فيما يتعلق بخبراء التدريب.

(ب) تشجيع مؤسسات التعليم العالي على استخدام الأنموذج القياسي (Benchmarking) المحلي والدولي:

هناك العديد من الاتحادات الدولية التي تضع النماذج القياسية في التعليم العالي والتي تتيح الحصول على معلومات حول الإجراءات والسياسات التي يتبناها الشركاء الذين تم استخدامهم كنموذج قياسي ويمكن إعداد قائمة بتلك الاتحادات ووضعها على الموقع الإلكتروني للشبكة العمانية للجودة. كما يمكن للمؤسسات الراغبة في الإلتحاق بتلك الاتحادات الإنضمام إليها. وبالإمكان أن تقوم الشبكة الجودة العمانية (انظر الأهداف المساندة رقم 12-3-أ) بوضع معاييرها الوطنية لأفضل النماذج القياسية بحسب الإجراءات المستخدمة من قبل الاتحادات الدولية.

تقرير حول التقدم في سير المشروع: تم تقديم وحدة تدريبية حول أفضل النماذج القياسية، كما تم الحث على تنفيذ مشروع وطني لأفضل النماذج القياسية

المستهدفة بشأن تقييم الطالب على أن تشرف شبكة الجودة العمانية على هذا المشروع ويتولى مارتن كارول تسهيل العمل به.

(ج) تحديد وترويج نماذج حول أفضل الممارسات في ضمان الجودة بالتعليم العالي وذلك من خلال قاعدة بيانات وكالة الجامعات الأسترالية للجودة (AUQA) بشأن أفضل الممارسات.

سيقوم مجلس الاعتماد أثناء قيامه بعمليات الاعتماد والتدقيق بالتعرف على عدد متنامي من الممارسات التي أثبتت فعاليتها والتي من الممكن تحويلها للاستفادة منها في مؤسسات أخرى. إن تلك الممارسات يجب أن يتم كتابتها بالطريقة التي يتسنى للقطاع الاستفادة منها على نطاق واسع.

كما أن الطريقة الأسرع لتحقيق ذلك هو إبرام اتفاقية مع وكالة الجامعات الأسترالية للجودة للاشتراك في قاعدة بيانات أفضل الممارسات. علماً بأن قاعدة البيانات التي تمتلكها الوكالة متوفرة للجمهور للإطلاع عليها مجاناً على الموقع <http://www.auqa.ed.au/gp/> وقد حققت الوكالة نجاحاً كبيراً من حيث عدد الزائرين لموقع قاعدة البيانات المذكورة حيث قام ما يجاوز (25) ألف زائر بدخول الموقع منذ ديسمبر 2003م.

إن وكالة الجودة الخارجية (EQA) التي تمارس مهمة التحقق الخارجي للممارسات الجيدة قد تلتحق بقاعدة بيانات أفضل الممارسات الخاصة بوكالة الجامعات الأسترالية للجودة. و تتم العضوية لقاعدة البيانات المذكورة عن طريق التوقيع على مذكرة تفاهم مع الوكالة، وحالياً تضم في عضويتها كل من وكالة الجامعات الأسترالية للجودة (AUQA) ، ووحدة التدقيق الأكاديمي بالجامعات النيوزلندية (NZUAAU) والمجلس الوطني للتقييم والاعتماد (NAAC) بالهند. إن لدى وكالة الجامعات الأسترالية للجودة (AUQA) معايير صارمة بشأن كيفية تحديد وإثبات أفضل الممارسات ونشرها على قاعدة البيانات. مع العلم بأن مجلس الاعتماد بالسلطنة سيكون قادراً على استيفاء جميع معايير الوكالة للتعاقد معها بشأن الانضمام إلى قاعدة البيانات في حال تم تطبيق "خطة إدارة الجودة" كما هو مقترح.

إن عضوية مجلس الاعتماد في قاعدة بيانات الممارسات الجيدة لوكالة الجامعات الأسترالية للجودة (AUQA) سيتيح له الآتي:

- ◀ إتاحة الاعتراف بممارسات الجودة العمانية وتقاسمها بشكل سريع وفاعل وبتكلفة تنافسية.
- ◀ التأكيد على أن المقيمين الخارجيين يبحثون عن الأخبار السارة لدى المؤسسة بنفس القدر الذي يبحثون فيه عن فرص التحسين والتطوير.
- ◀ إتاحة قدر أكبر من إمكانية الوصول إلى الممارسات العالمية الجيدة.
- ◀ يضع قطاع التعليم العالي العماني كند لقطاعات التعليم العالي الرائدة على المستوى العالمي.

تقرير حول تقدم العمل بالمشروع : لقد تم إجراء مناقشات مبدئية مع وكالة الجامعات الأسترالية للجودة (AUQA) بشأن التحاق السلطنة بقاعدة بيانات الممارسات الجيدة. وقد تم الحصول على موافقة الوكالة من حيث المبدأ، إلا أن الاتفاق النهائي سيتوقف على مدى نجاح مجلس الاعتماد في تطبيق أنظمة تدقيق الجودة والاعتماد الجديدة.

(د) القيام بإعداد ونشر بحث حول تطور ثقافة الجودة في قطاع التعليم العالي العماني والذي يوفر معلومات حول التطورات المستقبلية كما سيقدم مقترحات إلى الدول الأخرى.

إنه من المقرر إجراء مشاريع بحثية لعدد من الجوانب المتعلقة بعملية تطبيق "خطة إدارة الجودة" كما سيتم إجراء اختبارات تجريبية لتقييم الوضع السابق واللاحق لمؤسسات التعليم العالي فيما يتعلق بجوانب محددة مثل تطبيق معايير جديدة على المؤسسات ومعايير جديدة للبرامج وتوفير وحدات تدريبية معينة. أن نشر البحوث سوف يعزز من وضع وزارة التعليم العالي ومجلس الاعتماد والقطاع ككل على المستوى الدولي.

تقرير حول التقدم في المشروع: لقد حازت الورقة المقدمة من قبل كل من الفاضل/مارتن كارول والدكتورة/جوزيفين باليرمو حول برنامج التدريب الوطني وشبكة الجودة العمانية على جائزة أفضل ورقة من قبل مؤتمر (AAIR2006). كما إن هناك دراسة يتم القيام بها حالياً بقيادة د/جوزيفين باليرمو وبمشاركة موظفين وزارة التعليم العالي ومجلس الاعتماد حول فريق البحوث.

(هـ) تطوير وحفظ سجل للمقيمين الخارجيين:  
يعتبر المقيمين الخارجيين لإجراءات الاعتماد، ولجان الفترة التجريبية، ولجان تدقيق الجودة واللجان الفرعية للاستئناف أحد أفضل المصادر لأي مؤسسة

ضمان جودة خارجية. وبالطبع فإن مصداقية إجراءات المراجعة الخارجية تعتمد وبشكل كبير على مدى توافر عامل مصداقية المراجعين/المقيمين الخارجيين دون العوامل الأخرى. وبناءً على ذلك يجب تصميم وتطبيق عملية اختيارهم وتوظيفهم وتدريبهم وتقديم الدعم المناسب لهم بشكل جيد.

من المقترح أن يقوم جميع المتقدمين لسجل المقيمين الخارجيين بتقديم طلباتهم مع سيرتهم الذاتية بالإضافة إلى ثلاثة محكمين خارجيين. وسيقوم مجلس الاعتماد بالاتصال بجميع أو بعض المحكمين لاستطلاع آرائهم حول المتقدمين. كما يجب الحصول على موافقة أعضاء مجلس الاعتماد على تعيين كافة المقيمين الخارجيين حيث سيتم تعيينهم في السجل لمدة سنتين قابلة للتجديد وفقاً لما يراه المجلس في هذا الخصوص. وسيتم إلحاق جميع المقيمين الخارجيين بدورات تدريبية قبل مشاركتهم في لجان المراجعة.

وحتى يتسنى تشكيل لجان تتمتع بالخبرة والمعرفة المناسبة ، فمن الضروري أن تكون هناك فئات للعضوية والتي قد تتضمن الآتي:

- ◀ مواطن عماني/وافد يعمل بالسلطنة / أجنبي
- ◀ أكاديمي (بالتخصص)/قطاع الصناعة/ المجتمع.
- ◀ الأقدمية (بغرض اختيار رؤساء اللجان).

توفر وحدة التدقيق الأكاديمي بالجامعات النيوزلندية (NZUAAU) ووكالة ضمان الجودة بالجامعات الأسترالية (AUQA) نموذجاً قياسياً يحتذى به لتأسيس مثل هذا السجل. وقد أوضحت التجربة في هذه الدول بأن عضوية السجل تضيف أهمية ومكانة مرموقة يسعى لها الكثيرون وتحظى باحترام كبير نتيجة للمعايير الصارمة للعضوية والتدريب الشامل الذي يخضع له الملتحقين بالسجل. وبمقارنة حجم العمل في المؤسسات المشار إليها وحجم السجل لديهما، فإن التقديرات تشير إلى أن السجل العماني قد يحتاج لحوالي 150 إلى 200 عضواً لتغطية كافة فئات العضوية بتوزيع مناسب.

تجدر الإشارة إلى أن تعيين الأعضاء سيتم بشكل سنوي، هذا ومن المقترح أن يتم الاتصال بمراجعين من وكالات ضمان الجودة الخارجية لدعوتهم للالتحاق بالسجل المذكور. ومن المقترح أيضاً أن يطلب من مؤسسات التعليم العالي تسمية ثلاثة مرشحين للعضوية بالإضافة إلى دعوة كل من أعضاء من المجلس ووزارة التعليم العالي لترشيح من يرونه مناسباً للالتحاق بالسجل(على الرغم

من أن أعضاء المجلس وموظفي الوزارة قد لا يكونون مؤهلين للالتحاق حيث أن ذلك قد يخلق تضارباً في المهام).

تقرير حول التقدم في المشروع : هذا الموضوع يعد ذو أولوية قصوى حيث أنه بدون وجود المراجعين، فلن يتم تنفيذ أية أنشطة أخرى لضمان الجودة. لقد تم البحث عن مرشحين من الشبكات والمؤسسات العالمية ومن القطاع الوطني ويتم النظر حالياً فيما يزيد عن 35 مرشحاً عالمياً و 60 مرشحاً محلياً.